

## أكد أن رؤية «المملكة 2030» أحدثت نقلة نوعية في مسيرة تنمية البلاد

# محمد بن سلمان: استثمارات محلية بـ750 مليار ريال

1 المرحلة الثالثة 2026-2030 تدفع مضاعفة العمل وتسارع الإنجاز واقتناص فرص النمو الاقتصادي

2 الناتج المحلي يتجاوز 4 تريليونات ريال ويصل إلى 4.9 تريليونات بنهاية 2025



المحلي. كما يستمر تنفيذ البرامج والخطط لتطوير البنية التحتية ورفع جودة الخدمات، والاستثمار في قدرات أبناء وبنات المملكة لتحقيق التنمية الشاملة. وشدد ولي العهد على أن الاستثمار في المواطن كان ولا يزال محور الرؤية، عبر تأهيله ورفع كفاءته ليكون في موقع تنافسي عالمياً، مع توجيه الأجهزة الحكومية بمواصلة الجهد واستشراف الفرص واستثمارها بما يخدم الاقتصاد الوطني. وأشار إلى أن الرؤية تدخل ذروة التنفيذ في ظل جاهزية أدوات التحول، مع ترسيخ مكتسبات التحول الوطني والاقتصادي والاجتماعي وتسريع وتيرة الإنجاز، رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان أن رؤية «المملكة 2030» أحدثت نقلة نوعية في مسيرة تنمية البلاد، بما حققته من تحول شامل في المناحي الاقتصادية والخدمات والبنية التحتية واللوجستية، مع استهلال المرحلة الثالثة والأخيرة خلال عام 2026 وحتى 2030، مع الحفاظ على التركيز على الأهداف طويلة المدى وتكييف أساليب التنفيذ بما يدفع استدامة التقدم والازدهار. وجاء ذلك إثر استعراض مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحديثات الرؤية، التي وضعت بعد مرحلتها الأولى والثانية أسساً متينة للنمو في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وحققت زخماً من الإنجازات ورسيداً من المكتسبات.

وتتجه المرحلة الثالثة إلى مضاعفة العمل وتسارع وتيرة الإنجاز واقتناص فرص النمو، مع مواصلة الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وتعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني في تحفيز الاستثمارات المحلية، إلى جانب توسيع دور القطاع الخاص ودعم التنوع الاقتصادي وزيادة المحتوى

عليها 93%، فيما وصلت المبادرات المكتملة أو التي تسير وفق المسار الصحيح إلى 90% من إجمالي 1290 مبادرة. وعلى صعيد الأداء الاقتصادي، وأصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموه ليتجاوز 4 تريليونات ريال ويصل إلى 4.9 تريليونات ريال بنهاية 2025، مدفوعاً بالنمو المتواتر للأنشطة غير النفطية التي ساهمت بنسبة 55% من الناتج، مشكلة أكثر من نصف الاقتصاد الوطني. كما ارتفعت القيمة المقدرة للثروة المعدنية بنسبة 90% لتصل إلى 9.4 تريليونات ريال، مقارنة بـ4.9 تريليونات ريال سابقاً.

وفي القطاع الصناعي، تجاوز عدد المصانع 12.9 ألف مصنع باستثمارات تقارب 1.2 تريليون ريال، مع نمو الصادرات غير النفطية السلعية من 242 مليار ريال إلى أكثر من 623 مليار ريال. كما قفزت أصول صندوق الاستثمارات العامة من 720 مليار ريال في 2015 إلى أكثر من 3.4 تريليونات ريال، مع إنفاق 750 مليار ريال على الاستثمارات المحلية خلال خمس سنوات. طالع..... ص7

وأكّد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن المرحلة الثالثة ستشهد إطلاق استراتيجيات وطنية قطاعية ومناطقية طويلة المدى، تكمل برامج تحقيق الرؤية وتضمن استدامة الأثر لما بعد 2030، مع تبني الاستدامة كقيمة أصيلة في منهج الرؤية. وبلغت نسبة مؤشرات الأداء التي حققت مستهدفاتها السنوية أو قاربت

3 الصادرات غير النفطية ترتفع من 242 مليار ريال إلى أكثر من 623 مليار ريال

### زيادة في السيولة في السوق وتركيز واضح على القطاع المصرفي

## أرباح البنوك في الربع الأول تنعش آمال المستثمرين

شهد القطاع المصرفي الكويتي شهد خلال الفترة الأخيرة نشاطاً ملحوظاً، مدعوماً بتوزيعات نقدية وأسهم منحة، إلى جانب بدء إعلان نتائج الربع الأول التي أظهرت نمواً في الأرباح، خاصة لـ«بيت التمويل»، مع نتائج متباينة لبنوك «الكويت الوطني» و«بوييان»، كما تزامنت نتائج الربع الأول مع زيادة في السيولة في السوق وتركيز واضح على القطاع المصرفي، إلى جانب باقي الأسهم في السوق الكويتية. ويتم تداول بعض أسهم البنوك حالياً عند مستويات مرتفعة نسبياً، بينما لا تزال بنوك أخرى توفر فرصاً استثمارية جيدة.

من جهة أخرى، سجلت البنوك الصغيرة أعلى معدلات نمو، تجاوزت 10% على أساس سنوي وفي نتائج الربع الأول، ما يجعلها محل اهتمام من قبل المستثمرين.

كما شهدت البورصة تراجعاً في بداية العام، قبل أن تعوض خسائرها وتدخل في مسار صاعد، مدعومة بارتفاع السيولة وفق تقرير نشرته «العربية».

وارتفعت السيولة اليومية من نحو 60 مليون دينار خلال فترات التورثات الجيوسياسية إلى أكثر من 100 مليون دينار حالياً، مؤكداً أن المستثمرين ما زالوا حاضرين في السوق، لكنهم يتربصون تراجع التورثات السياسية، خصوصاً المرتبطة بإيران، قبل زيادة استثماراتهم.

رفعت مجموعة غولدمان ساكس توقعاتها لأسعار النفط، مدفوعة باستمرار اضطرابات الإمدادات عبر مضيق هرمز وما نتج عنها من سحبيات حادة في المخزونات العالمية. وبحسب مذكرة حديثة، يتوقع البنك أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 90 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من 2026، مقارنة بتوقع سابق عند 80 دولاراً، في ظل تشدد المعروض وارتفاع المخاطر الجيوسياسية. وأشار محللو البنك إلى أن السوق تحول سريعاً من فائض يُقدَّر بنحو 1.8 مليون برميل يومياً في 2025 إلى عجز قياسي يناهز 9.6 ملايين برميل يومياً خلال الربع الثاني من 2026، مع تراجع حاد في المخزونات التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعدل 2.2 مليون برميل يومياً. ويأتي هذا التحول نتيجة استمرار القيود على تدفقات النفط من الخليج، حيث لا يتوقع عودة الصادرات إلى مستوياتها الطبيعية قبل نهاية يونيو، وهو ما أدى إلى تسارع السحب من المخزونات لتغطية فجوة الإمدادات.

### «غولدمان ساكس» ترفع توقعات النفط مع سحبيات قياسية من المخزونات

يحدث مارك دودينغ، كبير مسؤولي الاستثمار للدخل الثابت في آر بي سي بلو باي أسيت مانجمنت، من دخول أوروبا في ركود اقتصادي إذا استمرت أزمة مضيق هرمز لأكثر من شهر. وأوضح أن اضطرابات سوق الطاقة أدت إلى فقدان نحو مليار برميل من الإمدادات منذ اندلاع الصراع، ما يعزز مخاطر الركود التضخمي. وأضاف في تصريحات لتلفزيون بلومبرغ أن أوروبا وآسيا ستكونان الأكثر تأثراً مقارنة بالولايات المتحدة، مؤكداً أن استمرار الأزمة سيجعل الركود أمراً شبه حتمي.

## سيولة نشطة في الفترة الأخيرة دعمت أداء السهم ورفعت وتيرة التداول

# زخم قوي قاد «المعدات القابضة» إلى صدارة الأسهم في البورصة

## أداء السهم يفرض إيقاعه على شاشة التداول ويتحول إلى ملاذ للسيولة الذكية

### سهم "المعدات القابضة": صعود تاريخي وزخم قياسي

يتحول سهم "المعدات القابضة" إلى ملاذ للسيولة الذكية مققاً طفرة سريعة وضعت الشركة في صدارة المشهد الاستثماري الكويتي.

<p><b>نمو رأسمالي تاريخي</b></p> <p>يتجاوز 400% سنوياً.</p>	<p><b>سيولة مليونية</b></p> <p>تتخطى 15 مليون سهم.</p>	<p><b>نجاح تقنيّة زيادة رأس المال بنسبة 1127%</b></p> <p>الإقبال القياسي يثبت الثقة للمستثمرين في الاستراتيجية المستقبلية للشركة.</p>	<p><b>القيمة السوقية تفترز لـ 22.3 مليون دينار.</b></p> <p>تضاعف القيمة السوقية جعل الشركة هدفاً رئيساً للمحافظ الاستثمارية والمتابعين الكبار.</p>
---	--	---	--

ببصر، مما يعكس رغبة المستثمرين في اللحاق بقطار الصعود قبل الوصول إلى مستويات سريعة أعلى، وهو مؤشر كلاسيكي على استمرار الاتجاه الصاعد.

وانعكس أداء السهم مباشرة على القيمة السوقية للشركة، التي تضاعفت لتصل إلى مستويات 22.3 مليون دينار. هذا النمو في القيمة السوقية يعزز من وزن الشركة في السوق ويجعلها هدفاً مرغوباً للمحافظ الاستثمارية والصناديق التي تبحث عن النمو السريع.

السهم الأكثر نشاطاً تصدر سهم «المعدات» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكمية والقيمة» لعدة أسابيع متتالية. هذا التواجد الدائم في صدارة قائمة النشاط يعطي السهم «بريقاً» إعلامياً وفنياً

ومؤشر السوق الرئيسي بفارق شاسع، مما يثبت أن السهم يمتلك محركاً دفع خاصة به تتجاوز ظروف السوق العامة.

**نبات استراتيجي**

من الناحية الفنية، أظهر السهم تماسكاً مدهلاً فوق مناطق الدعم الجديدة التي شكلها بعد كل موجة صعود. فبعد تخطي مستويات الـ 100 والـ 200 فليس، استقر السهم في مناطق سريعة جديدة، مما يعكس اقتناع المستثمرين بالقيم السريعة الحالية وبناء مراكز مالية «فولاذية» تمنع التراجعات الحادة.

اتسمت تداولات الفترة الأخيرة بما يعرف بـ «الشراء الهجومي»، حيث كانت الأوامر لتلتهم المعروض بلحم

في أداء استثنائي، نجح سهم شركة المعدات القابضة في خطف الأضواء بصفته أحد أكثر الأسهم ديناميكية وقوة في بورصة الكويت خلال الفترة الأخيرة، فلم يكن الأداء مجرد صعود سعري، بل كان «تظاهرة مالية» قادتها سيولة ضخمة، محولاً السهم من مستويات الركود إلى قمة الهرم الاستثماري، ومحققاً عوائد فاقت توقعات أكثر المحللين تفاؤلاً.

من جهة أخرى، سجل سهم «المعدات» قفزة تاريخية عندما كسر حاجزه السعرية السابقة، منطلقاً من مستويات متدنية عند 56 فلساً ليصل إلى ذروة سريعة لامست مستويات قياسية، محققاً نمواً رأسمالياً تراكمياً تجاوز 400% خلال عام واحد. هذا الاختراق جعل السهم «نموذجاً» للصعود الصحي المدعوم بطلبات شراء حقيقية.

ولم تكن الارتفاعات السريعة وحيدة، بل صاحبها سيولة ضخمة جداً، حيث تجاوزت أحجام التداول في كثير من الجلسات حاجز الـ 15 مليون سهم. هذا التدفق المليونني للسيولة يعكس انتقال السهم من فئة الأسهم الهادئة إلى فئة «الأسهم القيادية في المضاربة والاستثمار المتوسط»، مما يسهل عمليات الدخول والخروج للمستثمرين الكبار.

وبينما كانت العديد من الأسهم تشهد حالة من التذبذب الأفقي، أظهر سهم «المعدات» قوة نسبية هائلة، متفوقاً على أداء المؤشر العام لبورصة الكويت

### أخبار عالمية

#### تعاف إقليمي للطيران يقابله ضغط عالمي متصاعد



يتباين أداء قطاع الطيران بين المناطق، حيث يشهد الشرق الأوسط تعافياً تدريجياً في حركة السفر والربط الجوي، مقابل ضغوط متزايدة تواجهها شركات عالمية بفعل ارتفاع أسعار الوقود. وفي هذا السياق، اتخذت شركة لوفتهانزا إجراءات تقشفية شملت إلغاء نحو 20 ألف رحلة، إلى جانب تبني نماذج تسعير منخفضة لا تشمل الأمتعة. في المقابل، سعت الطيران العُماني إلى تحفيز الطلب عبر تقديم خصومات تصل إلى 25% ومزايا إضافية، بما يعكس تباين الاستراتيجيات بين الأسواق.

#### حركة محدودة في هرمز رغم استمرار تدفق النفط



أظهرت بيانات حديثة أن نحو سبع سفن فقط عبرت مضيق هرمز خلال أربع وعشرين ساعة، معظمها مخصص لنقل البضائع الجافة، في دلالة على تراجع نسبي في حركة الملاحة وسط التورثات الجيوسياسية، بحسب رويترز. وفي المقابل، أعادت بيانات منصة تانكر تراكرز دوت كوم بأن القوات الأميركية أعادت ست ناقلات تحمل نحو 10.5 مليون برميل من النفط الإيراني إلى إيران عبر المضيق خلال الأيام الأخيرة، ما يعكس استمرار تدفقات الطاقة رغم القيود.

#### تحذير من ركود أوروبي إذا طال أمد أزمة هرمز



حذر مارك دودينغ، كبير مسؤولي الاستثمار للدخل الثابت في آر بي سي بلو باي أسيت مانجمنت، من دخول أوروبا في ركود اقتصادي إذا استمرت أزمة مضيق هرمز لأكثر من شهر. وأوضح أن اضطرابات سوق الطاقة أدت إلى فقدان نحو مليار برميل من الإمدادات منذ اندلاع الصراع، ما يعزز مخاطر الركود التضخمي. وأضاف في تصريحات لتلفزيون بلومبرغ أن أوروبا وآسيا ستكونان الأكثر تأثراً مقارنة بالولايات المتحدة، مؤكداً أن استمرار الأزمة سيجعل الركود أمراً شبه حتمي.

تداولات نشطة وتباين في الأداء وسط ضغوط انتقائية على الأسهم القيادية

# 128.5 مليون دينار سيولة البورصة في جلسة واحدة

تنفيذ 36.93 ألف صفقة على  
677.92 مليون سهم

2

تراجع السوق الأول 0.17% تحت  
ضغط الأسهم القيادية

1

كتب مساعد صالح

مؤشرات بورصة الكويت: سيولة قوية وتباين في الأداء



تدفقات نقدية قوية تعكس شهية التداول  
تم تنفيذ 36.93 ألف صفقة على 677.92 مليون سهم خلال جلسة واحدة

القطاع الأكثر جذباً للتحركات الانتقائية



تركز السيولة في أسهم محددة



"بيتك" يستحوذ على أعلى قيمة  
تداول في السوق  
يؤكد السهم استمرار جاذبيته للاستثمارات  
المؤسسية الكبرى.



سهم "الوطنية الدولية" الأعلى  
تداولاً بـ 64.95 مليون سهم  
يعكس هذا النشاط تركيز السيولة المضاربة  
على أسهم منتقاة.

تباين أداء المؤشرات الرئيسية: تراجع "السوق الأول" بنسبة 0.17% مقابل نمو "الرئيسي 50" بنسبة 0.68%



غلبة اللون الأخضر على حركة الأسهم:  
صعود 83 سهماً مقابل تراجع 43 سهماً فقط  
رغم ضغط الأسهم الثقيلة، إلا أن عدد الأسهم الراجعة كان أكبر بكثير

أنهت بورصة الكويت تعاملات يوم الاثنين على أداء متباين، عكس حالة من الحذر النسبي لدى المتعاملين، في ظل ضغوط تعرضت لها بعض القطاعات مقابل تحركات انتقائية دعمت أسهماً أخرى، خاصة في السوق الرئيسي. وجاء هذا التباين رغم تسجيل مستويات تداول جيدة نسبياً، سواء من حيث السيولة أو أحجام الأسهم، ما يشير إلى استمرار النشاط، ولكن بوتيرة غير متجانسة بين مكونات السوق.

وتراجع مؤشرا السوق الأول والعام بنسبة 0.17% و 0.09% على التوالي، في دلالة على ضغوط محدودة طالت الأسهم القيادية، في حين نجح السوق الرئيسي في تسجيل مكاسب بنسبة 0.29%، وارتفع مؤشر "الرئيسي 50" بنحو 0.68%، وهو ما يعكس تحول جزء من السيولة نحو الأسهم المتوسطة والصغيرة، بحثاً عن فرص أسرع لتحقيق المكاسب.

وبلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 128.55 مليون دينار، توزعت على 677.92 مليون سهم، عبر تنفيذ 36.93 ألف صفقة، وهي مستويات تعكس استمرار شهية التداول، وإن كانت تتركز بشكل ملحوظ في أسهم معينها، سواء من حيث الكميات أو السيولة.

توزيع السيولة

ويشير الأداء العام للسوق إلى وجود حالة من إعادة توزيع السيولة بين القطاعات والأسهم، حيث يتجه جزء من المستثمرين نحو الأسهم الأقل سعراً بحثاً عن فرص سريعة، في حين تتعرض بعض الأسهم القيادية لضغوط بيعية محدودة، ربما بهدف

تحركات انتقائية

قطاعياً، شهدت الجلسة ارتفاع 5 قطاعات، بقيادة الخدمات المالية الذي سجل نمواً بنسبة 1.06%، وقالت الشركة إن الأثر المالي يتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة عام 2026 حتى 2031. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حققت «سفن» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 9.82 مليون دينار، بنمو 8.22% عن مستوى أرباح العام الذي يسبقه البالغ 9.07 مليون دينار.

## قوة شرائية

معنويات المستثمرين. وفي ظل هذه المعطيات، يظل الحذر هو السمة الغالبة على قرارات المستثمرين، مع ميل واضح نحو اقتناص الفرص السريعة، بدلاً من بناء مراكز طويلة الأجل، خاصة في ظل عدم وضوح الاتجاه العام للسوق.

ويُتوقع أن يستمر هذا النمط من التداولات خلال الفترة المقبلة، مع بقاء السوق تحت تأثير عدة عوامل، أبرزها نتائج الشركات، وتحركات الأسواق العالمية، إضافة إلى أي مستجدات اقتصادية أو سياسية قد تؤثر على

أكد محللون أن تسجيل أكثر من 128 مليون دينار يعكس استمرار وجود قوة شرائية في السوق، لكنها تبدو انتقائية، حيث تتركز في عدد محدود من الأسهم، وهو ما يفسر التباين في الأداء العام للمؤشرات.

ويلاحظ أن قطاع الخدمات المالية كان الأكثر نشاطاً من حيث الارتفاع، وهو ما قد يرتبط بزيادة الاهتمام بأسهمه في الفترة الأخيرة، خاصة تلك التي تتمتع بسيولة مرتفعة أو أخبار إيجابية، في حين جاء تراجع قطاع الطاقة نتيجة ضغوط على أسهم محددة أثرت على أدائه.

بالمضاربات والفرص قصيرة الأجل. ومن زاوية أخرى، فإن تباين أداء القطاعات يشير إلى غياب اتجاه واضح للسوق ككل، حيث تتحرك كل مجموعة من الأسهم وفق معطياتها الخاصة، سواء كانت نتائج مالية أو أخبار تشغيلية أو حتى تحركات مضاربية.

أكثر تحفظاً في التعامل مع الأسهم القيادية. في المقابل، فإن صعود السوق الرئيسي و«الرئيسي 50» يعكس مرونة هذا القطاع من السوق، وقدرته على جذب السيولة في فترات التذبذب، حيث غالباً ما تكون تحركاته أكثر ارتباطاً

إعادة بناء مراكز عند مستويات سعرية أفضل. كما يعكس تراجع السوق الأول بشكل طفيف استمرار حالة الترقب لدى المستثمرين المؤسسيين، خاصة في ظل عوامل خارجية وجيوسياسية، تلقي بظلالها على الأسواق الإقليمية، وهو ما يدفع نحو تبني استراتيجيات

## أخبار الشركات

«سفن» توقع عقد مناقصة تابعة  
لـ«نفط الكويت» بـ 174.2 مليون دينار

وقّعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن العقد الثالث من المناقصة رقم RFP-2141028 التابعة لشركة نفط الكويت، بقيمة 174.24 مليون دينار كويتي. وتتعلق المناقصة وفق بيان لبورصة الكويت، بمشروع إنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها شمال الكويت لمدة 60 شهراً. وقالت الشركة إن الأثر المالي يتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة عام 2026 حتى 2031. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حققت «سفن» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 9.82 مليون دينار، بنمو 8.22% عن مستوى أرباح العام الذي يسبقه البالغ 9.07 مليون دينار.

## 2.5 مليون دينار نصيب «الوطنية العقارية» من حكم أجيلتي

2022 تجاري بتمييز الحكم المعون فيه تمييزاً جزئياً؛ وذلك فيما قضى به حول تقدير قيمة الغصب، مع إلزام المعون ضدها الأولى المصروفات و20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة. ووفق آخر بيانات معلنة، مُنيت «الوطنية العقارية» بخسائر في عام 2025 بقيمة 72.38 مليون دينار، فيما تكبدت «مخازن» في الفترة ذاتها خسائر بقيمة 294.2 مليون دينار.

وأشارت الشركة إلى أنها تتابع تطورات الموضوع، وسيتم الإفصاح عن أي مستجدات جوهرية في حينها. يشار إلى أن شركة أجيلتي للمخازن العمومية أعلنت بالأمس صدور حكم تمييز في الدعوى المتعلقة بالعلاقة التعاقدية بينها وبين الهيئة العامة للصناعة، بشأن المرحلة الخامسة الكائنة بمنطقة جنوب أمغرة. وقضت محكمة التمييز بقبول الطعون الثلاثة شكلاً، وثانياً في موضوع الطعن رقم 374 لسنة

أعلنت الشركة الوطنية العقارية الأثر المالي لصدور حكم تمييز في الدعوى المتعلقة بالعلاقة التعاقدية بين شركة أجيلتي للمخازن العمومية والهيئة العامة للصناعة. وكشفت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت، أن الأثر المالي المتوقع على الشركة بناءً على نسبة الملكية (22.3%)، يقدر بـ 2.6 مليون دينار كويتي، والذي سينعكس على البيانات المالية المجمعة وفقاً لطريقة حقوق الملكية.

## عمومية «السور» تصادق على توزيع 2.94 مليون دينار نقداً

وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وتقرير المكافآت والمزايا عن السنة المالية 2025. تم استعراض تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة عن الجهات الرقابية خلال السنة المالية 2025، حيث لم يتم توقيع أية عقوبة أو مخالفة من أي من الجهات الرقابية، تم الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات الصلة التي تمت والتي سوف تتم خلال 2026. وتمت الموافقة على استقطاع نسبة 10% بقيمة

سالم العبد الجادر من مكتب إيرنست ويونغ العياني والعصيمي كمراقب حسابات للشركة عن السنة المالية 2026 وهو من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب حسابات الشركة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه. ووافقت العمومية على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها، وتقرير مراقب الحسابات عن نتائج البيانات المالية،

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة السور لتسويق الوقود على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 7 فلوس لكل سهم بإجمالي مبلغ وقدره 2.94 مليون دينار كويتي وذلك عن السنة المالية 2025. وتستحق الأرباح النقدية وفق بيان الشركة لبورصة الكويت، للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ يوم الاستحقاق المحدد له بتاريخ 11 يونيو 2026 على أن يبدأ توزيع هذه الأرباح

على السادة المساهمين في تاريخ 16 يونيو 2026 وتفويض الممثل القانوني للشركة بالتعديل على الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم حال ما استدعى الأمر ذلك. كما تم الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 61 ألف دينار كويتي، وإخلاء طرفهم وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية 2025. ووافقت العمومية على إعادة تعيين بدر عادل

## الخبير العقاري اسماعيل الحمادي لـ «عالم الاقتصاد»:

# العقار الخليجي في مرحلة إعادة التوازن بعد دورة نمو سريعة

الكويت لديها مقومات قوية وتحتاج إلى تسريع وتيرة القرارات والتنفيذ

2

السوق العقاري في دبي على زخم قوي من حيث الصفقات وإطلاق المشاريع

1

كتب خالد فهاد



اسماعيل الحمادي

الإمارات والسعودية، حيث يتم الطلب على المكاتب ذات الجودة العالية والعقار الفاخر مستمر بقوة في دبي، كما أننا نرى في قطر اهتماماً بالغاً بالعقارات المدرة للدخل مثل الوحدات المؤجرة. الاتجاه العام هو نحو الأصول التي تحقق تدفق نقدي حقيقي. وفيما يتعلق بمستقبل السوق العقاري الخليجي، بين الحمادي أن نتائج الربع الأول تؤكد من 2026، تؤكد أن المنطقة تتجه للنمو لكن بشكل غير متساوي فالسعودية تتوسع بسرعة، كما أن الإمارات تحافظ على زخم واستقرار الصفقات، فيما تتحرك قطر بثبات دون اندفاع والكويت لديها فرص حقيقية لكنها بحاجة إلى سرعة في التنفيذ. وخلص القول أن السوق الخليجي لا يتراجع، بل يعيد ترتيب نفسه والفرص تظهر لمن يفهم هذا التغيير. وفيما يلي التفاصيل...

أن كل دولة لها خصوصية في القطاع العقاري، فالكويت لديها مقومات قوية، لكنها تحتاج إلى تسريع في القرارات والتنفيذ والسعودية تقود المشاريع خليجياً من حيث الحجم، فيما حافظ السوق في دبي على زخم قوي من حيث الصفقات وإطلاق المشاريع. واستدل الحمادي على أهمية القطاع العقاري في منطقة الخليج بالقول أن هناك فرصاً حقيقية للاستحواذ العقاري في دول المنطقة، لافتاً أنه خلال الربع الأول 2026، حيث بدأ تتكشف هذه الفرص في الكويت وبعض الأسواق تظهر فرص نتيجة الضغط على السيولة. ولفت أن القطاع اللوجستي سيشهد الكثير من النشاط خلال المرحلة المقبلة، حيث أن هناك نمواً واضحاً في القطاع اللوجستي في نمو واضح في

أكد المؤسس والرئيس التنفيذي في شركة الرواد العقارية بدولة الإمارات العربية المتحدة اسماعيل الحمادي أن السوق العقاري في منطقة الخليج في حالة إعادة توازن بعد موجة نمو سريعة خلال عام 2025. وبين الحمادي في لقاء أجرته «عالم الاقتصاد» أن السعودية تشهد تصحيح في القطاع السكني مع نمو في القطاع التجاري، فيما تزيد وتيرة النمو بشكل متزايد في دبي، حيث يحافظ السوق على زخم قوي من حيث الصفقات وإطلاق المشاريع. وأشار إلى أن السوق القطري يميل إلى الاستقرار والهدوء، مبيناً أن الكويت يتراجع فيها النشاط العقاري نتيجة عوامل تمويلية وجيوسياسية. واستدرك الحمادي بالقول أن تعميم التراجع بواقع 6% على منطقة الخليج ليس دقيقاً، حيث

## العقار في الكويت يحافظ على استقراره في النصف الأول

توقع تقرير عقاري متخصص، تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للدولة نمواً بنسبة 3.9% على أساس سنوي في عام 2026، مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط وتحسن أداء الأنشطة غير النفطية وارتفاع وتيرة ترسية المشاريع، إلى جانب التوقعات بخفض أسعار الفائدة. ومن شأن هذه العوامل أن تدعم الطلب على العقارات التجارية والصناعية خلال الفترة المقبلة. واستناداً إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية ونتيجة مؤشر «المركز» الكلي للعقارات التي بلغت 3.45 من أصل 5.0، يرجح «المركز» أن يحافظ سوق العقارات في الكويت على استقراره خلال النصف الأول من عام 2026، مع توقعات بارتفاع أسعار الأراضي ومستويات الإيجارات.

• ما هي أهم القطاعات التي يمكن أن يكون بها فرص خلال الفترة المقبلة؟  
بناء على حركة الربع الأول من 2026، هناك نمو واضح في القطاع اللوجستي في نمو واضح في الإمارات والسعودية، حيث

الأصول ذات العائد وفي دبي تتركز الفرص في السوق الثانوي لبعض الوحدات التي تم تسعيرها سابقاً بشكل مرتفع ولكن بشكل عام، نحن في بداية مرحلة استحواذ ذكي وليس هبوط.

تشير البيانات إلى أن الربع الأول من العام الحالي 2026 يؤكد أن السوق الخليجي في مرحلة إعادة تموضع لكن بسرعات مختلفة، فدولة الإمارات العربية المتحدة وخصوصاً دبي تظهر مرونة عالية، مع استمرار السيولة والمبيعات على الخارطة. كما أن السعودية تقود منطقة الخليج من حيث حجم المشاريع بالإضافة إلى أن قطر تتحرك بشكل هادئ ومنظم مع استقرار الأسعار. والكويت لديها مقومات قوية، لكنها تحتاج إلى تسريع في القرارات والتنفيذ.

• هل هناك فرص حقيقية للاستحواذ على فرص عقارية في منطقة الخليج؟

نعم خلال الربع الأول من 2026 بدأ يكشف هذه الفرص في الكويت وبعض الأسواق تظهر فرص نتيجة الضغط على السيولة وفي قطر، هناك فرص انتقائية في

• بداية، هل تراجع سعر العقار الخليجي فعلاً بنسبة 6% خلال الربع الأول من العام؟

إذا تكلمنا عن الربع الأول من 2026 فلا يمكن تعميم رقم 6% على الخليج الصورة مختلفة بين دولة وأخرى. ففي السعودية كان هناك تصحيح محدود في السكني مع نمو في القطاع التجاري وفي الكويت تراجع النشاط نتيجة عوامل تمويلية وجيوسياسية. وفي قطر، يميل السوق إلى الاستقرار بعد فترة هدوء منذ ما بعد كأس العالم مع حركة انتقائية في بعض المناطق وفي دبي حافظ السوق على زخم قوي من حيث الصفقات وإطلاق المشاريع، وفي اعتقادي أن ما يحدث في منطقة الخليج ليس تراجعاً بل إعادة توازن بعد دورة نمو سريعة

• كيف تقيم وضع العقار الخليجي بشكل عام والعقار الإماراتي بشكل خاص؟

## 220% نمو ربع سنوي بسوق العقارات في أبوظبي بالربع الأول من 2026

47%. وبلغت قيمة مبيعات الوحدات السكنية في أبوظبي خلال الربع الأول من العام الجاري 10.79 مليار دولار (39.6 مليار درهم)، مقابل 3.46 مليار دولار (12.7 مليار درهم) خلال الفترة نفسها من العام الماضي. فيما بلغ إجمالي قيمة التصرفات العقارية في أبوظبي خلال الربع الأول من 2026 نحو 17.98 مليار دولار (66 مليار درهم)، مقابل 7.33 مليار دولار (26.9 مليار درهم) خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة نمو 145.3%.

بلغت قيمة مبيعات العقارات في أبوظبي خلال الربع الأول من 2026 نحو 13.35 مليار دولار (49 مليار درهم)، مقابل 4.17 مليار دولار (15.3 مليار درهم) خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة نمو 220%. وفق بيانات صادرة عن موقع مركز أبوظبي العقاري، فيما بلغت قيمة الرهون 4.09 مليار دولار (15 مليار درهم)، مقابل 2.78 مليار دولار (10.2 مليار درهم) خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة نمو

## السوق العقاري في السعودية يحافظ على الزخم والنمو

2030، وقوة الطلب المؤسسي. وارتفعت قيمة الصفقات السكنية بنسبة 17.9% على أساس ربعي خلال الربع الثالث من عام 2025، مع تصدر الرياض وجدة مكاسب الأسعار، وتسارع وتيرة العروض من قبل المطورين عبر المشاريع العملاقة والتطويرات السكنية الفاخرة. وقد ظل العروض في قطاع المكاتب محدوداً، حيث بلغت نسبة الشغور في الرياض 0.5%، وسجلت الإيجارات المميزة نمواً سنوياً قدره 7.3%. بدعم من برنامج المقرات الإقليمية وتوسع النشاط في قطاعات الرعاية الصحية وقطاع التكنولوجيا.

توقع تقرير عقاري متخصص أن سوق العقارات في المملكة ما يزال في مرحلة التسارع، ومن المتوقع أن يحافظ على زخمه خلال النصف الأول من عام 2026، ما يشير إلى استقرار السوق وإمكانية تحقيق مكاسب إضافية للمستثمرين. ووفق تقرير شركة المركز المالي، فإن توقعات النمو للسوق السعودي يأتي بسبب الأداء الجيد للسوق خلال عام 2025، سجل القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية نمواً متسارعاً في النصف الثاني من عام 2025، مدعوماً بالنشاط السكني المتسارع، ومبادرات رؤية السعودية



نتائج الربع الأول تشير إلى أن منطقة الخليج مقبلة على معدلات نمو حقيقية

القطاع اللوجستي يشهد نمواً واضحاً في الأداء خلال الفترة المقبلة

السوق العقاري في الخليجي لديه فرص استحواذ حقيقية خلال المرحلة المقبلة

تأكيداً لريادتها في تقديم خدمات موثوقة وتجارب رقمية تتجاوز توقعات العميل

# «زين» تتصدّر تصنيف «سيرفس هيرو» لرضا العملاء وخدمات الإنترنت



تصدّرت شركة زين الكويت تصنيف «سيرفس هيرو» لرضا العملاء في فئة الاتصالات للمرة الـ 14 على التوالي، وتصدّرت فئة مزودي خدمات الإنترنت (ISPs) للمرة الـ 10، في إنجاز مزدوج يُرسّخ موقعها كأكثر مزود رقمي ترويجاً وثقة في السوق الكويتي.

وأكدت الشركة أن هذا الإنجاز يعكس الثقة العالية التي تحظى بها لدى العملاء، كما يُجسّد نجاحها في المحافظة على ريادتها ضمن أحد أكثر القطاعات تنافسية وتحوّلاً في الكويت، من خلال التزامها المستمر بتقديم خدمات موثوقة، وتجارب رقمية متكاملة، ومعايير أداء تتجاوز توقعات العملاء عبر مختلف نقاط التواصل.

ويأتي تصدّر زين التواصل لهاتين الفئتين تأكيداً على فعالية نهجها المرتكز على العميل، الذي يضع جودة الشبكة، سهولة التجربة، الابتكار الرقمي، وسرعة الاستجابة في صميم استراتيجيتها التشغيلية، وتكتسب هذه الإنجازات بعداً مضاعفاً في ظل بقاء خدمات الاتصالات والإنترنت ضمن أعلى الفئات طلباً وتدقيقاً في مؤشر «سيرفس هيرو»، ما يجعل زيادة زين انعكاساً صادقاً لتفضيل العملاء وثقتهم بعلمة نجحت في تحويل رضا العملاء إلى ميزة تنافسية مستدامة. وكانت «سيرفس هيرو» قد أعلنت

شبكة من مؤسسة Opensignal ضمن تقرير تجربة شبكات الهاتف النقال لشهر فبراير 2026، حيث تصدّرت تسعة مؤشرات لتكون أكثر من أي مشغل آخر في السوق، وتُعزّز هذه الإنجازات مجتمعة مكانة زين بصفتها شبكة الجيل الخامس الأكثر تنوّجاً في الكويت، وتعكس استمرار استثماراتها في تجربة العملاء، وتحديث الشبكة، والبنية التحتية الرقمية الجاهزة للمستقبل.

يأتي هذا التكريم ليكمل سجل زين الحافل بالجوائز المُستقلة في مجال الشبكات، فقد فازت الشركة مؤخراً بثلاث جوائز من Ookla Speedtest خلال مؤتمر الاتصالات العالمي 2026 في برشلونه، وهي: أسرع شبكة 5G في الكويت، وأفضل تغطية في الكويت، وأفضل شبكة 5G في الكويت، وذلك استناداً إلى بيانات النصف الثاني من عام 2025. كما حصلت زين جائزة أفضل

مقرأ لها، وهي مؤشّر رضا العملاء الوحيد في الشرق الأوسط الذي يستند إلى آراء المستهلكين، ولها عضوية في المنظمة الأوروبية للأراء وأبحاث التسويق ESOMAR، وتلتزم بمبادئ المنظمة وإرشاداتها الخاصة بالتنظيم الذاتي والممارسات الأخلاقية في أبحاث السوق، وتشرف على نتائجها هيئة استشارية مستقلة لضمان الحياد والموضوعية والشفافية، وبما يعكس تفضيلات المستهلكين بدقة.

واستند مؤشر العام 2025 إلى 27,582 تقييماً موثقاً من المستهلكين ضمن عينة واسعة شملت الجنسين ومختلف الفئات العمرية والجنسيات والمستويات التعليمية، وتجمع منصة «سيرفس هيرو» الأوسع أكثر من 35,000 تقييم سنوياً عبر 21 قطاعاً وأكثر من 900 علامة تجارية، ولا تعتمد سوى التقييمات التي تستوفي معايير التحقق الصارمة الخاصة بها. وتتخذ «سيرفس هيرو» من الكويت

عن أفضل العلامات التجارية في الكويت وفقاً لمؤشّر رضا العملاء لعام 2025، والذي شهد تسجيل أعلى مستويات رضا العملاء في تاريخ المؤشّر الممتد على مدار 16 عاماً، وقد بلغ مؤشّر رضا العملاء على مستوى البلاد 84.0 نقطة، مقارنةً بـ 78.9 نقطة في العام السابق، مُحققاً نمواً بنسبة 6%، بما يعكس استمرار التحسّن في اقتصاد الخدمات في البلاد.

للقطاعين المالي والمصرفي في الشرق الأوسط لعام 2026، من جلوبال فاينانس

## كامكو إنفست تحصد جائزة «أفضل بنك استثماري»

تقديرًا لسجلها الاستثنائي في إدارة صفقات الاستثمارات المصرفية الإقليمية



عبدالله الشارح

شملت مهام استشارية لعمليات بيع في قطاعات الصناعة والرعاية الصحية، إلى جانب مهام استشارية لعمليات شراء في قطاعات النفط والتأمين والخدمات المالية. وتعكس هذه الصفقات تنوع قدرات الشركة الاستشارية ودورها في ربط الفرص الاستثمارية الإقليمية برؤوس الأموال العالمية.

ويعكس هذا التكريم المتواصل من مؤسسات دولية مرموقة قوة منصة كامكو إنفست وقدراتها المستمرة على تحقيق نتائج متميزة. وكانت الشركة قد حصلت مؤخراً على جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت - أسواق الدين» ضمن جوائز يوروموني للتميز لعام 2025، مما يعزز مكانتها الريادية في هذا المجال.

تواصل كامكو إنفست العمل على توسيع حضورها الإقليمي وتعزيز قدراتها الاستشارية، وتقديم حلول مالية مبتكرة تحقق قيمة مضافة لعملائها، وتسهم في تطوير الأسواق المالية في الكويت والمنطقة.

كامكو إنفست بدور مدير سجل الاكتتاب المشترك ووكيل الاكتتاب، إلى جانب عدد من الطروحات الخاصة وعمليات التسريع في بيع الأسهم والإصدارات اللاحقة في أسواق إقليمية.

وفي مجال عمليات الدمج والاستحواذ، قدمت كامكو إنفست خدمات استشارية لعدد من الصفقات الاستراتيجية في قطاعات متعددة، دعماً لخطط النمو والتوسع وإعادة الهيكلة لعملائها. وقد قادت الشركة أكبر عرض استحواذ إلزامي في قطاع التأمين في الكويت، مما يعكس قدراتها في تنفيذ الصفقات المعقدة وذات القيمة العالية. كما يشمل سجل الشركة الاستشاري تقديم خدماتها في صفقة الاستحواذ الكامل على شركة E-Portal من قبل stc Kuwait، بالإضافة إلى بيع حصة 95% في شركة GlobalCorp مصر لصالح تحالف من المستثمرين الدوليين، وعدد من عمليات الاندماج بين شركات مدرجة في الكويت.

وعلى مستوى المنطقة، شاركت كامكو إنفست في تنفيذ صفقات إقليمية ودولية،

ومن أبرز هذه الصفقات إصدار أول أداة رأسمالية دائمة من الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1) مقومة بالدينار الكويتي من قبل أحد البنوك، والذي شكّل محطة بارزة في سوق الدين المحلي. وقد نجحت منصة أسواق رأس مال الدين لدى كامكو إنفست على مر السنوات في تنفيذ صفقات رائدة، بما في ذلك إصدارات وهيكل تمويلية غير مسبوق في السوق الكويتي، مثل أول إصدار سندات لشركة تأمين وأول إصدار سندات دائمة مقومة بالدينار الكويتي. وتعكس هذه الإنجازات سجل الشركة في تنفيذ صفقات الدين على المستويين المحلي والإقليمي عبر مؤسسات مالية وشركات عقارية وغيرها، مما يبرز قدرتها على هيكلة وطرح الأدوات المالية بكفاءة في مختلف الظروف التي تمر بها الأسواق.

وفي مجال أسواق رأس مال الأسهم، أظهرت كامكو إنفست قدرات تنفيذية متميزة في دعم عملائها في زيادة رؤوس أموالهم والوصول إلى الأسواق المالية. حيث قامت الشركة بدور مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب في آخر ثلاث إصدارات لزيادة رؤوس أموال بنوك كويتية، تم من خلالها جمع أكثر من 700 مليون دولار أمريكي. وقد مثلت هذه العمليات نحو 82% من إجمالي قيمة زيادات رؤوس الأموال للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال العام، الأمر الذي يؤكد مكانة الشركة الريادية في هذا المجال. وكانت آخر صفقة أدارتها الشركة لصالح شركة Digitus بداية هذا العام التي شهدت تغطية للاكتتاب بلغت 21 مرة. وفي عام 2024، لعبت الشركة دوراً رئيسياً في طرح العام الأولي لشركة نفط مملوكة لجهة سيادية في سلطنة عمان، مما عزز من حضورها الإقليمي في هذا المجال. كما تشمل إنجازات أسواق رأس مال الأسهم طرح العام الأولي لشركة علي الغانم وأولاده للسيارات في بورصة الكويت عام 2022، حيث قامت

بعمق منصة الاستثمارات المصرفية لدينا، والثقة التي يوليها لنا عملاؤنا في مختلف أنحاء المنطقة. وعلى مدى السنوات الماضية، واصلنا تنفيذ صفقات معقدة عبر أسواق رأس مال الدين والأسهم، إلى جانب المهام الاستشارية، مستنديين إلى إطار عمل قوي للتنفيذ ورؤية متعمقة للأسواق». وأضاف، «نشهد اليوم تطوراً ملحوظاً في أسواق المال الإقليمية، مدفوعاً بتعزيز الأطر التنظيمية وزيادة مشاركة المستثمرين وارتفاع عمق الأسواق. وستواصل كامكو إنفست تركيزها على ابتكار وتنفيذ الصفقات التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لعملائها، والمساهمة في تطوير الأسواق المالية في الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي».

وفي مجال أسواق رأس مال الدين، لعبت كامكو إنفست دوراً محورياً في تمكين الجهات المصدرة من الوصول إلى التمويل من خلال أدوات تقليدية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وخلال عام 2025، نجحت الشركة في إدارة 14 صفقة دين بقيمة إجمالية بلغت 7.0 مليار دولار أمريكي، شملت 13 إصداراً من السندات والصكوك بقيمة 6.7 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى صفقة لإدارة السيولة بقيمة 304 ملايين دولار أمريكي.

ويأتي ذلك امتداداً لأدائها القوي في عام 2024، حيث أدرت 9 إصدارات من السندات والصكوك بقيمة إجمالية بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي عبر الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

أعلنت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، عن حصولها على جائزة «أفضل بنك استثماري للقطاعات المالي والمصرفي في الشرق الأوسط لعام 2026»، وذلك ضمن جوائز أفضل البنوك الاستثمارية في العالم التي تنظمها غلوبال فاينانس في دورتها السابعة والعشرين. ويعكس هذا التكريم الأداء القوي والمتواصل للشركة عبر أسواق رأس مال الدين وأسواق رأس مال الأسهم وعمليات الدمج والاستحواذ، إلى جانب دورها المتنامي في تطوير أسواق رأس المال في دولة الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ويأتي هذا التكريم استناداً إلى سجل حافل في تنفيذ صفقات معقدة عبر مختلف الدورات الاقتصادية. فقد نجحت كامكو إنفست في تقديم خدماتها الاستشارية وإدارة مجموعة واسعة من الصفقات في قطاعات وأسواق إقليمية متعددة، مما عزز مكانتها كشريك مالي موثوق للحكومات والمؤسسات المالية والشركات الرائدة. ويتجاوز إجمالي سجل الشركة في مجال الاستثمارات المصرفية 48 مليار دولار أمريكي.

من الصفقات المنفذة بنجاح منذ التأسيس، مدعوماً بنهج منضبط في هيكلة الصفقات وتوزيعها وتقديم الاستشارات.

وبهذه المناسبة، قال عبدالله محمد الشارح، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست، «إن جلوبال فاينانس



## بالتعاون مع BioHack ومستشفى الكويت

# بنك وياي يشارك «الداخلية» والإطفاء في مبادرة توعوية شاملة لتعزيز الجاهزية المجتمعية



في خطوة تعكس التزامه الراسخ بدوره كشريك أساسي في تنمية المجتمع ودعم الشباب الكويتي، أعلن بنك وياي، وبمشاركة فاعلة من قوة الإطفاء العام ووزارة الداخلية، عن إطلاق مبادرة توعوية لتعزيز ثقافة الجاهزية والاستعداد للطوارئ، وذلك ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية للبنك، وبالتعاون مع BioHack ومستشفى الكويت.

وجاءت هذه المبادرة من خلال فعالية توعوية شاملة أقيمت في مستشفى الكويت تحت عنوان: «الإسعافات الأولية والاستجابة للطوارئ: ماذا تفعل قبل وصول المساعدة».

وهدفت الفعالية إلى تمكين أفراد المجتمع وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الأساسية للتعامل مع الحالات الطارئة بثقة وهدوء، من خلال سلسلة من الجلسات التفاعلية التي تناولت الإسعافات الأولية والاستجابة الطبية السريعة المقدمة من مختصي مستشفى الكويت، إلى جانب محاور السلامة العامة والتصرف السليم في الحوادث التي استعرضتها قوة الإطفاء العام، فضلاً عن التركيز على الجاهزية النفسية وإدارة الضغوط في الأزمات، والتي سلطت عليها وزارة الداخلية الضوء كعنصر أساسي في حسن اتخاذ القرار أثناء الطوارئ. كما شملت الفعالية بعداً محورياً لا يتجزأ من الجاهزية الشاملة،

مباشر بين المتخصصين والحضور، ما عزز من الأثر المعرفي والتطبيقي للورش والجلسات. وتؤكد هذه المبادرة حرص بنك وياي على تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية التي تتجاوز النطاق المصرفي، لتشمل الاستثمار في وعي الأفراد وصحتهم وسلامتهم المالية والنفسية، انطلاقاً من إيمان البنك بأن بناء مجتمع واع وجاهز هو الأساس لمستقبل أكثر أماناً واستقراراً.

الشركة المنظمة BioHack قائلة: «نهدف من خلال هذه الورش إلى تمكين الأفراد من فهم ما يحدث لأجسامهم تحت الضغط، وتحويل التوتر إلى أداة للتركيز واتخاذ القرار السليم. فالجاهزية الحقيقية تبدأ من الوعي بالذات، وتتبع مباشرة على القدرة على حماية النفس والآخرين في المواقف الطارئة». وقد أدار الفعالية وقدم جلساتها الأستاذ سلمان النجادي، الذي أسهم بدوره في خلق بيئة تفاعلية وتواصل

الأولية والاستجابة السريعة للحوادث، ومن جانبها، سلطت الرائد سارة العبد السلام، ممارس أول علاج نفسي في وزارة الداخلية، الضوء على الجاهزية النفسية أثناء الطوارئ، وأهمية التحكم في التوتر والضغط النفسي، مشددة على أن الهدوء الذهني وحسن التصرف يسهمان بشكل مباشر في حماية الفرد ومن حوله، ويعززان كفاءة الاستجابة الجماعية للأزمات. وتضمن برنامج الفعالية ورشة عمل متخصصة في أساسيات الإسعافات

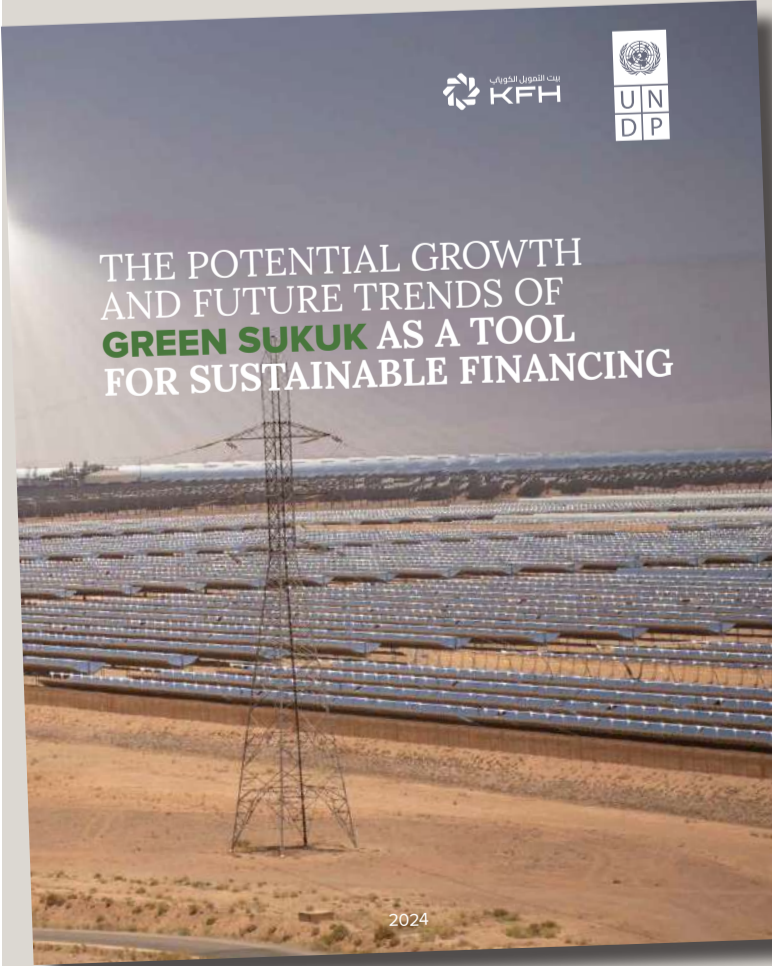
وشارك المقدم عبدالله الحجري، ممثل قوة الإطفاء العام، إدارة العلاقات العامة والإعلام، بتقديم محاور توعوية حول السلامة العامة والتصرف السليم عند الحرائق والحوادث، مؤكداً أن نشر ثقافة الوعي المجتمعي والتدريب المسبق يشكلان ركيزة أساسية في تقليل الخسائر وحماية الأرواح، وداعماً لدور الجهات المختصة في أداء مهامها بكفاءة أعلى.



## في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

# بيت التمويل الكويتي يقدم نموذجا رائداً في إصدار الصكوك الخضراء

## من أوائل إصدارات الصكوك الخضراء من قبل بنك إسلامي على مستوى العالم



THE POTENTIAL GROWTH AND FUTURE TRENDS OF GREEN SUKUK AS A TOOL FOR SUSTAINABLE FINANCING

2024

إيجابي، مثل: الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح، الكهرومائية)، وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام، إدارة المياه، وإدارة النفايات.

كما تناول التقرير دور الصكوك الخضراء في توسيع قاعدة المستثمرين لتشمل المستثمرين المهتمين بالاستدامة، بالإضافة إلى المستثمرين التقليديين، وكذلك دورها في إتاحة تمويل مشاريع المناخ للحكومات والشركات.

واستعرض التقرير تطور سوق الصكوك الخضراء على مستوى العالم، موضحاً أنه قد بدأ فعلياً عام 2017، وأنه على رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي في 2022، فقد عاد سوق الصكوك الخضراء للنمو في 2023، ومع ذلك لا تزال الصكوك الخضراء تمثل نسبة صغيرة من إجمالي سوق السندات والصكوك المستدامة عالمياً، ما يشير إلى وجود مجال واسع للنمو.

الجدير بالذكر أن تقرير «النمو المحتمل والاتجاهات المستقبلية للصكوك الخضراء كأداة لتمويل المستدام» صادر عن مركز إسطنبول الدولي لتنمية القطاع الخاص التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت، وبيت التمويل الكويتي. ويهدف إلى تسليط الضوء على الصكوك الخضراء

وديناميكيات السوق والأطر التنظيمية لها، ويقدم دليلاً شاملاً للاستفادة من الصكوك الخضراء كركيزة أساسية لتمويل المستدام.

الممارسات في السوق، كما يعد دليلاً على قدرة المجموعة على قيادة الابتكار في أدوات التمويل الأخضر المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ولفت التقرير إلى أن تجربة بيت التمويل الكويتي - تركيا تؤكد مجدداً أن التمويل الإسلامي قادر على قيادة التمويل المستدام عالمياً، وليس فقط في الأسواق الإسلامية التقليدية، منوهاً بأن الالتزام المؤسسي بالاستدامة يسهل جذب المستثمرين الدوليين.

واستعرض التقرير الدور المتنامي للتمويل الإسلامي، وإصدار الصكوك الخضراء (Green Sukuk)، كأداة مبتكرة لتمويل مشاريع التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية العالمية مثل: تغير المناخ، فقدان التنوع البيولوجي، فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة.

وأوضح التقرير أن الدول النامية تحتاج إلى استثمارات سنوية تتراوح بين 5 - 7 تريليونات دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما تعاني من فجوة تمويل سنوية تتجاوز 2.5 تريليون دولار، مما يجعل أدوات التمويل المستدام، وعلى رأسها الصكوك الخضراء، ضرورة لسد هذه الفجوة.

وأضاف التقرير أن الصكوك الخضراء هي أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تستخدم عوائدها حصرياً في تمويل مشاريع ذات أثر بيئي

أشار تقرير «النمو المحتمل والاتجاهات المستقبلية للصكوك الخضراء كأداة للتمويل المستدام» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP إلى مساهمة مجموعة بيت التمويل الكويتي، من خلال عملياتها في تركيا، في تطوير أسواق الصكوك الخضراء والموضوعية، بما يعكس دورها في هذا المجال.

وأشار التقرير إلى نجاح بيت التمويل الكويتي - تركيا في إصدار أول صكوك استدامة من الفئة الثانية (Tier-2 Sustainability Sukuk) عالمياً، وهي أول صكوك استدامة يصدرها بنك إسلامي على مستوى العالم. وقد شهد هذا الإصدار إقبالاً دولياً قوياً من المستثمرين، باكتتاب تجاوز المعروض بأكثر من 12 مرة. وقام بيت التمويل الكويتي - تركيا بتوظيف جزء كبير من عوائد هذه الصكوك التي أصدرها في أصول استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع تخصيص العوائد لتمويل مشاريع خضراء واجتماعية.

ولفت التقرير إلى نجاح جهود الاستدامة في بيت التمويل الكويتي - تركيا والتي ترتبط برسائله «نمو ببقينا» حيث يتبنى البنك الاستدامة في ممارساته ويتبع نهجاً شمولياً يضم جميع أصحاب المصلحة. قيادة الابتكار

يبرز التقرير تجربة بيت التمويل الكويتي - تركيا في الصكوك الخضراء كنموذج يعكس تطور

## في إطار جهوده لدعم منظومة ريادة الأعمال

## «بوبيان» يعقد أول اجتماع للمجلس الاستشاري لمبادرة Empower by Boubyan

## 1 عبدالله التويجري: مبادرة تتجاوز التقليدي وتمكن الشركات الناشئة نحو الاستدامة

## 2 عبدالله البكر: الأساس القانوني والحوكمة يمثلان نقطة انطلاق للنمو بثقة



عبدالله التويجري متوسماً أعضاء المجلس الاستشاري للمبادرة وهم من اليمين: عبدالله البكر، سليمان العنجري، خالد العتيبي، عبدالرحمن الدعيج وفصل الهارون

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز دوره في دعم منظومة ريادة الأعمال، عقد بنك بوبيان اجتماعاً ترأسه الرئيس التنفيذي للبنك عبدالله التويجري بحضور أعضاء المجلس الاستشاري لمبادرة Empower by Boubyan، وذلك لبحث التطورات الأخيرة الخاصة بالمبادرة ومناقشة سبل تطويرها بما يتماشى مع احتياجات السوق ورواد الأعمال.

كما شهد الاجتماع حضور المدير العام بالبنك صالح المنصور، والمدير التنفيذي لإدارة أداء الأعمال والتخطيط سارة المطاوعة. ويأتي الاجتماع في سياق تفعيل إحدى الركائز الأساسية للمبادرة والمتمثلة في الإرشاد والتوجيه، تأكيداً على توجه البنك نحو تقديم دعم عملي يتجاوز الحلول التقليدية، ويسهم في تمكين الشركات التقنية الناشئة من النمو والاستدامة.

## نهج متكامل يتجاوز التمويل

وأكد أن المبادرة انتقلت إلى مرحلة متقدمة تركز على الإرشاد والتوجيه للشركات المنضمة، من خلال تقديم دعم عملي ومخصص يتناسب مع طبيعة كل مشروع، لافتاً إلى أن الإقبال المتزايد من رواد الأعمال على هذا النوع من الدعم يعكس تحولاً في احتياجات السوق، حيث لم يعد التحدي مقتصرًا على التمويل، بل

وتوجيه مباشر يساعدهم على التعامل مع التحديات المتعددة التي تواجههم في مراحل بناء وتطوير شركاتهم، مشيراً إلى أن هذا النوع من الدعم يمكن المؤسسين من اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وسرعة، بما يحقق أثراً ملموساً.

وأشار الشريك المؤسس والمدير العام «هولستك للاستشارات» عبدالرحمن الدعيج إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الشركات الناشئة إدارة التدفقات النقدية خلال مراحل التوسع، مؤكداً أن الإرشاد الذي توفره المبادرة يسهم في ترسيخ الانضباط المالي منذ المراحل المبكرة، بما يدعم استدامة الأعمال ونموها.

وفي السياق ذاته، أوضح النائب الأول للرئيس التنفيذي للمجموعة والمدير العام - شركة «Tap Payments - الكويت» فيصل الهارون أن البيئة الحالية تجمع بين التحديات والفرص، حيث تشهد بعض القطاعات تباطؤاً مقابل تسارع في قطاعات أخرى، مشيراً إلى أهمية نقل هذه الرؤية لرواد الأعمال لمساعدتهم على اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على فهم دقيق لاحتياجات سوق العمل.

توفير دعم مستمر يتجاوز نطاق الخدمات المصرفية التقليدية.

## «بوبيان» شريك فعلي ومؤثر

وأشار التويجري إلى أن دور البنك يتجاوز كونه جهة تمويل، إذ يعمل كشريك فعلي للشركات التقنية في مختلف مراحلها، بدءاً من تطوير الأفكار، مروراً بالتنفيذ والتشغيل، وصولاً إلى دعم خطط التوسع، بما يعزز موقعه كعنصر فاعل في منظومة الابتكار.

وأضاف «في» Empower by Boubyan لا تبحث عن أفكار، بل عن مبادرين قادرين على صناعة أثر حقيقي. المبادرة موجهة لشركات التقنية الناشئة التي تمتلك منتجات قائمة وتوسع للنمو، وهي مستمرة دون إطار زمني محدد، بما يتيح التقدم والاستفادة من الدعم في الوقت المناسب.

واختتم التويجري بالتأكيد على تقدير البنك لدور أعضاء المجلس الاستشاري، وما يقدمونه من خبرات ورؤى نوعية تسهم في تطوير مسارات المبادرة، لافتاً إلى أن هذا التعاون يجسد نموذجاً متكاملًا لتكامل الخبرات يدعم رواد الأعمال

أصبح في الحصول على توجيه نوعي يسهم في تسريع النمو واتخاذ قرارات أكثر دقة.

وأضاف أن Empower by Boubyan تقوم على أربعة مسارات رئيسية تشمل بناء العلاقات، والإرشاد العملي والتوجيه، والشراكات الاستراتيجية، وفرص النمو والاستثمار، إلى جانب كونها برنامجاً مرناً غير مرتبط بإطار زمني محدد، ما يمنح رواد الأعمال القدرة على التقدم بالوتيرة التي تناسبهم حتى تحقيق أهدافهم، مع



فصل العصفور وساره المطاوعة أثناء الاجتماع

## في إطار مسؤوليته المجتمعية وتعزيزاً للوعي البيئي

## «وربة» يطلق مبادرة لزراعة بذور «زهرة العرفج»

## الشعيل: نؤمن بأن مسؤوليتنا تمتد إلى المجتمع والبيئة



عبدالله الشعيل

المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

ومبادرات تلامس مختلف الجوانب الإنسانية والبيئية والتنموية، إيماناً منه بأهمية الشراكة المجتمعية في صناعة أثر إيجابي ومستدام يخدم الوطن والمجتمع. كما يعتبر بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات

الملموسة». التزام متواصل بمبادرات المسؤولية المجتمعية ويواصل بنك وربة من خلال برامج ومبادراته المتنوعة ترسيخ حضوره كمؤسسة مالية تضع المسؤولية المجتمعية ضمن أولوياتها، عبر إطلاق وتنفيذ حملات

هذه الخطوة تسليط الضوء على أهمية الحفاظ على الغطاء النباتي المحلي، وتعزيز الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الرامية إلى دعم الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، قال عبد الله ناصر الشعيل - مدير أول الفروع للمجموعة المصرفية للأفراد: «نؤمن في بنك وربة بأن دور المؤسسات لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية فحسب، بل يمتد ليشمل الإسهام الفاعل في المبادرات المجتمعية والبيئية التي تترك أثراً إيجابياً ومستداماً، ومن خلال هذه المبادرة أردنا أن نعبر عن تقديرنا للصفوف الأمامية، وأن نربط هذه المناسبة برسالة وطنية تحمل في طياتها الاهتمام بالأرض، والاعتزاز برمز من رموز بيئتنا المحلية المتمثل في زهرة العرفج».

وأضاف الشعيل: «نحرص باستمرار على تبني مبادرات نوعية تعزز ثقافة المسؤولية المجتمعية، وتدفع نحو مجتمع أكثر وعياً بقضايا البيئة والاستدامة، بما ينسجم مع رؤيتنا في بناء مستقبل أفضل، وترجمة شعارنا «لنملك الغد» إلى ممارسات واقعية

أطلق بنك وربة مبادرة مجتمعية خاصة بمناسبة يوم الأرض العالمي، تمثلت في توزيع مجموعة من الشتلات التي تحتوي على بذور زهرة العرفج، الزهرة الوطنية لدولة الكويت، وذلك تقديراً لجهود الصفوف الأمامية، وترسيخاً لقيم الاستدامة والحفاظ على البيئة، في خطوة تعكس التزام البنك بدوره الوطني والمجتمعي في دعم المبادرات ذات الأثر الإيجابي المستدام، وشملت المبادرة توزيع الشتلات عبر عدد من فروع البنك المنتشرة في مناطق مختلفة، وهي: جابر الأحمد، والشهداء، وجابر العلي، والعدلية، بهدف الوصول إلى شريحة واسعة من العملاء والزوار، وتشجيعهم على المشاركة في مبادرة رمزية تحمل بعداً وطنياً وبيئياً في آن واحد، من خلال زراعة بذور العرفج والمساهمة في نشر المساحات الخضراء وتعزيز الارتباط بالموثوث الطبيعي الكويتي.

العرفج.. رمز وطني ورسالة استدامة وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من المكانة الرمزية التي تحتلها زهرة العرفج باعتبارها إحدى أبرز النباتات البرية المرتبطة بالهوية البيئية للكويت، حيث أراد البنك من خلال

ستمتد لمدة خمس سنوات.. محافظة فيها على التركيز على أهدافها طويلة المدى

# الأمير محمد بن سلمان: انطلاق المرحلة الثالثة والأخيرة من رؤية السعودية 2030

الرؤية ستواصل التركيز على أهدافها طويلة المدى مع تكيف أساليب التنفيذ وفق المتطلبات



قال الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، إن المملكة العربية السعودية بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة من رؤية السعودية 2030، والتي ستمتد لمدة خمس سنوات حتى عام 2030، محافظة فيها على التركيز على أهدافها طويلة المدى.

وأكد ولي العهد السعودي، أن رؤية المملكة 2030 قد أحدثت نقلة نوعية في مسيرة تنمية البلاد، بما حققت من تحول شامل وملموح في الناحية الاقتصادية، والخدمات، والبنية التحتية واللوجستية، وجوانب الحياة الاجتماعية.

وأضاف الأمير محمد بن سلمان، أن الرؤية ستواصل التركيز على أهدافها طويلة المدى مع تكيف أساليب التنفيذ وفق متطلبات المرحلة، بما يدفع باستدامة التقدم والازدهار ويجعل المملكة في طليعة الدول تقدماً.

**الاستثمار في الإنسان وتوجهات القيادة**

وشدد ولي العهد السعودي، على أن استثمار الرؤية الأهم منذ إنطلاقها كان ولا يزال وسيظل منصباً على أبناء وبنات الوطن، من خلال تأهيلهم وتطوير أدائهم ورفع كفاءتهم وجعلهم في موقع تنافسي متقدم مع نظرائهم في كافة دول العالم.

ووجه الأمير محمد بن سلمان، الأجهزة الحكومية كلا فيما يخصه بمواصلة الجهد، واستشراف الفرص واستثمارها لتقديم كل ما فيه مصلحة للوطن والمواطن والاقتصاد الوطني.

وأشاد بما أثمرت عنه جهود السنوات الماضية من تنمية وطنية شاملة ومستدامة وضعت المواطن السعودي في مركز اهتمامها، مشيراً إلى أن «رؤية المملكة 2030» تدخل نروة التنفيذ للبرامج والإستراتيجيات الوطنية، في ظل وصول أدوات التحول إلى أعلى معدلات الجاهزية.

**الصمود أمام التقلبات العالمية والسياسات المالية**

وشدد سمو ولي العهد على أنه بالرغم من التقلبات العالمية، والاضطرابات الاقتصادية، والسياسية التي ألفت بظلالها على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال العقد الماضي إلا أن «رؤية المملكة 2030»، حافظت على مسيرة التقدم وتحقيق زخم من الإنجازات النوعية عبر ما انتهجته من تخطيط إستراتيجي وسياسات مالية محكمة قائمة على المرونة والاستباقية في استشراف تحديات وفرص المستقبل.

**ملامح المرحلة الثالثة (2026 - 2030)**

جاء ذلك إثر استعراض مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحديات «رؤية المملكة 2030»، التي وضعت بعد مرور مرحلتها الأولى والثانية، أساساً متينة للنمو في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، ولتعظيم هذا النجاح.

وتأتي مرحلتها الثالثة دافعة نحو مضاعفة العمل، وسيستمر فيها تسارع وتيرة الإنجاز واقتناص فرص النمو، ومواصلة الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وتعزيز دور «صندوق الاستثمارات العامة» و«صندوق التنمية الوطني» في تحفيز الاستثمارات المحلية، إلى جانب توسيع دور القطاع الخاص في دعم النمو والتنوع الاقتصادي، وزيادة المحتوى المحلي.

كما سيستمر العمل على متابعة المبادرات الجارية وتوجيهها، وتنفيذ البرامج والخطط المتعلقة بتطوير البنية التحتية، ورفع جودة الخدمات الأساسية.

**الاستراتيجيات الوطنية واستدامة الأثر**

ولفت المجلس إلى أن المرحلة الثالثة ستشهد تتابع إطلاق الإستراتيجيات الوطنية القطاعية منها والمناطقية بوصفها أدوات تنفيذية طويلة

المدى تكمل ما بدأته برامج تحقيق الرؤية، مع تركيز وتغطية أشمل، تضمن استدامة الأثر لما بعد عام 2030.

وأكد أن الوصول بنهاية المرحلة الثالثة إلى عام 2030م، لا يمثل وجهة نهائية تقف عندها جهود التنمية، بل تشكل بنينا للجهود التنموية اللاحقة التي ستشهدها المملكة في عقودها القادمة. ونوه المجلس على تبني «رؤية المملكة 2030» مبدأ الاستدامة باعتبارها قيمة أصيلة في منهجها.

**مؤشرات الأداء وحجم الإصلاحات الهيكلية**

وأشار إلى أن 93% من مؤشرات أداء الرؤية حققت مستهدفاتها السنوية أو شارفت على تحقيقها، وتجاوزت العديد من المؤشرات لمستهدفاتها المرجعية، فيما شكلت مبادرات الرؤية المكتملة أو التي تسير وفق مسارها الصحيح 90% من إجمالي المبادرات البالغ عددها 1290 مبادرة، وذلك بعد مرور المرحلتين الأولى والثانية التي شهدت موجة واسعة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية والتشريعية التي تجاوزت 1000 إصلاح و1200 إجراء، شملت إصدارات وتحديثات لتنظيمات ولوائح وتأسيس الكيانات المنظمة.

**المرحلة الأولى (2016 - 2021): البناء والتأسيس**

واطلع المجلس على مراحل «رؤية المملكة 2030»، مشيراً إلى أنها ركزت خلال مرحلتها الأولى على البناء والتأسيس، عبر إعادة تشكيل مؤسسات الدولة، وإنشاء هيكل جديدة متوسطة المدى تمثلت في برامج تحقيق الرؤية، لضمان الاتساق في عمل الجهات التنفيذية.

كما تطلبت المرحلة إرساء تدابير حازمة لمكافحة الفساد وترسيخ قيم الشفافية والمساءلة، ووضع خارطة طريق مالية على المستوى المتوسط، مما أدى لارتفاع مستوى المؤسسة والحكومة.

ومن ناحية أخرى، عملت الرؤية على تمكين القطاع الخاص وإعادة هيكلة «صندوق الاستثمارات العامة»، وإطلاق المشاريع الكبرى مثل «نيوم»، و«مشروع البحر الأحمر»، و«بوابة الدرعية»، و«القديرة».

**المرحلة الثانية (2021 - 2025): دفع عجلة الإنجاز**

وذكر المجلس بأنه خلال الأعوام ما بين 2021 وحتى نهاية العام 2025، كانت الرؤية تمر

بمراحلها الثانية، والتي ركزت فيها الجهود على دفع عجلة الإنجاز، عبر إجراء المزيد من الإصلاحات، فتسارع التنفيذ الفعال للخطط، واتسع دور القطاع الخاص، وتم تمكين المواطنين وتنامت القدرات البشرية، وتزامن مع هذه المرحلة استحداث الإستراتيجيات التنموية الوطنية والتوسع في الإنفاق الرأسمالي الحكومي.

**منجزات محور «مجتمع حيوي»**

وتناول خلال الجلسة، ما حققته الرؤية من إنجازات في محور «مجتمع حيوي»؛ من تحسين جودة الحياة وأمنه المدن، وزيادة أعداد المنشآت الرياضية، وافتتاح جزء كبير من مشروع «المسار الرياضي»، والتي قادت إلى ارتفاع نسبة الأشخاص البالغين الممارسين للرياضة في المملكة إلى 59.1% متجاوزة مستهدفها السنوي.

**الإسكان والتعليم والبحث العلمي**

كما أشاد المجلس بالنقلة في حلول الدعم السكني، مما انعكس على ارتفاع نسبة تملك السعوديين للسكان إلى 66.24%، بعد أن ظل لسنوات طويلة عند مستويات لا تتجاوز 47%. وفي التعليم، أسفرت الجهود عن مضاعفة أعداد الطلاب والطالبات السعوديين في أهم 200 جامعة ومعهد عالمي إلى أكثر من 28,493 طالب وطالبة، ودخول 22 جامعة سعودية ضمن تصنيف «QS» العالمي للعام 2025، بالإضافة إلى دخول 3 جامعات سعودية لقائمة أفضل 200 جامعة في العالم.

**خدمة ضيوف الرحمن والثقافة والتراث**

وأشار المجلس إلى رفع كفاءة خدمات ضيوف الرحمن، حيث وصلت أعداد المعتمرين من خارج المملكة بنهاية عام 2025 إلى أعلى مستوى، متجاوزاً 18 مليون معتمر.

وفي الشأن الثقافي، أسست المملكة ما يزيد على 13 جهة حكومية معنية، وأضافت أكثر من 80 مهنة ثقافية إلى التصنيف السعودي الموحد، وحققت مستهدف إدراج 8 مواقع متفرقة إلى قائمة «اليونسكو» العالمية للتراث الثقافي.

**منجزات محور «اقتصاد مزدهر»**

وتطرق المجلس إلى التقدم المحرز في محور «اقتصاد مزدهر»؛ حيث واصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقدمه ليتخطى حاجز 4.9 تريليونات ريال بنهاية عام 2025، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية ومساهمتها بنسبة 55% في الناتج المحلي الإجمالي.

وقفزت المملكة في مؤشر التنافسية العالمي (IMD) لتصل إلى المرتبة 17 عالمياً، وتمركز الاقتصاد الوطني في المرتبة الثالثة ضمن مجموعة دول العشرين من حيث توقعات النمو لعامي 2026 و 2027 الصادرة عن «صندوق النقد الدولي».

**قطاعات الطاقة والتعددين والسياحة**

وفي قطاع الطاقة، ساهمت الرؤية في ارتفاع الطاقة الإنتاجية لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة من «صفر» في عام 2016م إلى 64 جيجا واط بنهاية عام 2025م.

وفي التعددين، ارتفعت قيمة الثروة المعدنية المقدرة بنسبة 90%، مسجلة 9.4 تريليونات ريال. كما نهضت قطاع السياحة لتصل مساهمته اليوم إلى نحو 5% في الناتج المحلي الإجمالي.

**دور صندوق الاستثمارات العامة والمشاريع الكبرى**

وأشاد المجلس بالدور الذي لعبه «صندوق الاستثمارات العامة» لترتفع أصوله تحت الإدارة وتجاوز 3.4 تريليونات ريال، مع وصول إجمالي إنفاقه المحلي خلال الخمس سنوات الماضية إلى 750 مليار ريال.

وشهدت المشروعات النوعية تقدماً بارزاً؛ من افتتاح أولى منتزهات «مشروع القديرة» بنهاية العام 2025، وافتتاح «وجهة البحر الأحمر» بخمسة منتجعات، وتدشين مسار الربط اللوجستي في «ميناء نيوم».

**الصناعة والخدمات اللوجستية والذكاء الاصطناعي**

وبالنسبة للقطاعين الصناعي واللوجستي، ارتفع عدد المصانع في المملكة إلى أكثر من 12.9 ألف مصنع بحجم استثمارات نحو 1.2 تريليون ريال، ونمت الصادرات غير النفطية السلعية إلى ما يزيد على 623 مليار ريال، وارتفع عدد المراكز اللوجستية المفعلة إلى 24 مركزاً.

وفي قطاع الذكاء الاصطناعي، حققت المملكة المركز الأول عالمياً في معيار الإستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي في المؤشر العالمي.

1 **استثمار الرؤية الأهم منذ إنطلاقها كان ولا يزال وسيظل منصبا على أبناء وبنات الوطن**

2 **تدخل ذروة التنفيذ للبرامج والإستراتيجيات في ظل وصول أدوات التحول إلى أعلى معدلات الجاهزية**

3 **المرحلة الثالثة ستشهد تتابع إطلاق الإستراتيجيات القطاعية منها والمناطقية بوصفها أدوات تنفيذية**

4 **93% من مؤشرات أداء الرؤية حققت مستهدفاتها السنوية أو شارفت على تحقيقها**

5 **شكلت مبادرات الرؤية المكتملة أو التي تسير وفق مسارها الصحيح 90% من إجمالي المبادرات**

## السيولة تعود بقوة إلى السوق

## «تاسي» يستعيد زخمه بدعم المواد الأساسية والطاقة

نتائجها، ما عزز من مكاسب قطاع المواد الأساسية. وتُعد هذه الإفصاحات عاملاً مهماً في تعزيز الشفافية وزيادة ثقة المستثمرين في السوق.

## مستويات قياسية تعزز التفاؤل

سجلت عدة أسهم خلال جلسة اليوم مستويات إغلاق عند أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، من بينها «بنسب» و«بترو رابغ» و«البحري»، في إشارة واضحة إلى قوة الزخم الشرائي واستمرار تدفق السيولة نحو الأسهم المرتبطة بالقطاعات الحيوية، خصوصاً البتروكيماويات والخدمات اللوجستية. ويعكس هذا الأداء ثقة المستثمرين في قدرة هذه الشركات على تحقيق نمو مستدام مدعوم بتحسين أسعار الطاقة واستقرار الطلب العالمي.

كما أن تسجيل هذه المستويات القياسية يعزز من النظرة الإيجابية للسوق ككل، حيث غالباً ما يُنظر إلى اختراق القمم السنوية كمؤشر على استمرار الاتجاه الصاعد، خاصة إذا ترافق مع ارتفاع في أحجام التداول. في المقابل، سجل سهم «الماجدة» أدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، ما يعكس استمرار التباين الواضح بين الأسهم، ويؤكد أن السوق بات أكثر انتقائية، مع تركيز السيولة على الشركات ذات الأداء المالي القوي والتوقعات المستقبلية الإيجابية.

## السوق الموازي يواصل الأداء الإيجابي

على صعيد السوق الموازي، واصل مؤشر «نمو حد أعلى» أداءه الإيجابي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.68% ليغلق عند مستوى 22,949.23 نقطة، في استمرار واضح لحالة النشاط التي يشهدها هذا السوق خلال الفترة الأخيرة. ويعكس هذا الصعود تنامي اهتمام المستثمرين بالشركات الصغيرة والمتوسطة، التي توفر فرص نمو أعلى مقارنة بالسوق الرئيسية، رغم ما يصاحبها من مستويات مخاطرة أكبر. ويشير استمرار الزخم في السوق الموازي إلى تحسن شهية المخاطرة لدى شريحة من المستثمرين، خاصة أولئك الباحثين عن ووائد أعلى على المدى المتوسط والطويل. كما أن هذا الأداء يعكس تطوراً تدريجياً في عمق السوق وتنوع الفرص الاستثمارية المتاحة، وهو ما يدعم دور السوق الموازي كمنصة مهمة لتمويل الشركات الناشئة وتعزيز نموها، مع بقاء الأداء مرهوناً بقدرة هذه الشركات على تحقيق نتائج مالية قوية واستدامة في النمو.



## رحلة من التعافي التدريجي

تؤكد تحركات مؤشر (تاسي) خلال جلسة الاثنين أن السوق السعودية دخلت مرحلة من التعافي التدريجي، مدعومة بالأداء القوي للقطاعات الرئيسية وعلى رأسها المواد الأساسية والطاقة، إضافة إلى تحسن نسبي في معنويات المستثمرين. هذا التحسن يعكس بداية استقرار في الاتجاه العام بعد فترة من الضغوط والتقلبات. ورغم استمرار بعض الضغوط المحدودة المرتبطة بجني الأرباح أو

تقلبات الأسواق العالمية، فإن الاتجاه العام يميل إلى الإيجابية، مع فرص قائمة لتحقيق مزيد من المكاسب خلال الفترة المقبلة. ويظل العامل الحاسم في استدامة هذا المسار هو استمرار تدفق السيولة، إلى جانب تحسن البيئة الاستثمارية ووضوح الرؤية بشأن أداء الشركات، وهو ما قد يدعم السوق لمواصلة التحرك ضمن مسار صاعد متوازن.

ورغم هذه التراجعات، فإنها تبقى محدودة التأثير في ظل قوة الأسهم الصاعدة.

## الأسهم القيادية تحافظ على دورها

من حيث النشاط، تصدر سهم مصرف الراجحي قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، بسوية بلغت 386.94 مليون ريال، ما يعكس استمرار الاهتمام بالأسهم المصرفية الكبرى. كما جاء سهم أرامكو السعودية في المرتبة الثانية بسوية بلغت 318.44 مليون ريال، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً.

أما من حيث حجم التداول، فقد تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 142.33 مليون سهم، ما يعكس نشاطاً كبيراً على الأسهم ذات الطابع الاستهلاكي.

## الإفصاحات تدعم ثقة المستثمرين

شهدت الجلسة عدداً من الإفصاحات المهمة، حيث أعلنت العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات عن نتائجها المالية للربع الأول، ما ساهم في دعم قطاع التقنية. كما أعلنت المتقدمة للبتروكيماويات عن

تصدر سهم بترو رابغ قائمة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 9.96%.

كما سجل سهم كيان السعودية نفس نسبة الارتفاع، في أداء يعكس عودة الاهتمام بهذا القطاع. وارتفع سهم بنسب بنسبة 7.65%، بينما سجل سهم سابك وسهم سابك للمغذيات الزراعية مكاسب بنسبة 4.79% لكل منهما.

كما شملت قائمة الراجحين سهم الأمار بنسبة 4.66%، وسهم المجموعة السعودية بنسبة 4.59%.

## تراجعات انتقائية لا تغير الاتجاه

في المقابل، سجلت بعض الأسهم تراجعات ملحوظة، حيث تصدر سهم أبو معطي قائمة الخاسرين بانخفاض 4.07%.

كما تراجع سهم مجموعة تداول بنسبة 3.68%، وسهم صناعة الورق بنسبة 3.47%. وشملت الخسائر سهم التعاونية بنسبة 3.01%، وسهم معادن بنسبة 2.65%.

من الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يعزز من استقرار السوق ويقلل من احتمالات التقلبات الحادة.

## ضغوط محدودة من بعض القطاعات

على الجانب الآخر، شهدت بعض القطاعات تراجعاً محدوداً، حيث تصدر قطاع الخدمات المالية قائمة الخاسرين بانخفاض 0.86%، تلاه قطاع التأمين بنسبة 0.59%.

كما تراجع قطاع إنتاج الأغذية بنسبة 0.30%، وقطاع الاتصالات بنسبة 0.21%، فيما سجل قطاع البنوك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.15%.

ورغم هذه التراجعات، فإن تأثيرها على المؤشر العام ظل محدوداً، نتيجة قوة القطاعات الصاعدة، ما يعكس توازناً صحياً داخل السوق.

## البتروكيماويات تتصدر المشهد

على مستوى الأسهم، برزت شركات البتروكيماويات كأحد أبرز المحركات، حيث

بنسبة 0.61%، ما يعكس تنوع مصادر الدعم داخل السوق.

## تفوق قطاعي واضح يقود السوق

جاءت مكاسب السوق مدعومة بأداء قوي لعدد من القطاعات الرئيسية، حيث أغلقت 16 قطاعاً باللون الأخضر، في حين سجلت قطاعات محدودة تراجعاً. وتصدر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية قائمة القطاعات المرتفعة بنسبة 2.06%، مدعوماً بإعلانات نتائج إيجابية، إلى جانب توقعات بنمو مستمر في الطلب على الخدمات الرقمية.

كما سجل قطاع المواد الأساسية ارتفاعاً بنسبة 1.55%، مدفوعاً بالأداء القوي لشركات البتروكيماويات، التي استفادت من تحسن الأسعار العالمية وتوقعات الطلب. وحقق قطاع الأدوية مكاسب بنسبة 1.54%، فيما ارتفع قطاع المرافق العامة بنسبة 1.43%، وسجل قطاع الطاقة نمواً

أدنى مؤشر سوق الأسهم السعودية «تاسي» جلسة الاثنين على ارتفاع ملحوظ، في أداء يعكس عودة تدريجية للزخم الإيجابي، مدعوماً بتحسين السيولة وارتفاع عدد من القطاعات القيادية، وسجل المؤشر مكاسب بلغت 46.95 نقطة، ما يعادل 0.42%، ليغلق عند مستوى 11,168.51 نقطة.

ويأتي هذا الارتفاع بعد سلسلة من التحركات المتذبذبة خلال الجلسات الماضية، ما يشير إلى بداية استقرار نسبي في اتجاه السوق، خاصة مع تحسن شهية المستثمرين وتزايد النشاط على الأسهم القيادية.

ومنذ بداية الجلسة، تحرك المؤشر ضمن نطاق إيجابي، حيث افتتح التداولات عند مستوى 11,136.5 نقطة، قبل أن يتجه نحو الصعود التدريجي ليصل إلى أعلى مستوى له خلال الجلسة عند 11,200.61 نقطة، في حين سجل أدنى مستوى عند 11,100.87 نقطة، ما يعكس نطاق حركة متوازناً يعبر عن تماسك السوق.

## اتساع نطاق المشاركة في الصعود

من أبرز سمات جلسة الاثنين، الاتساع الواضح في نطاق الصعود، حيث ارتفعت أسهم 182 شركة من أصل الشركات المتداولة، مقابل تراجع 74 شركة، فيما استقرت 13 شركة دون تغيير.

هذا الانتشار في المكاسب يعكس تحسناً ملحوظاً في معنويات المستثمرين، حيث لم يقتصر الارتفاع على عدد محدود من الأسهم، بل شمل شريحة واسعة من السوق، ما يعزز من قوة الاتجاه الإيجابي ويمنحه مصداقية أكبر.

كما يدل هذا الأداء على عودة النشاط إلى الأسهم المتوسطة والصغيرة، إلى جانب استمرار الاهتمام بالأسهم القيادية، وهو ما يخلق توازناً صحياً داخل السوق.

## السيولة تعود كمحرك رئيسي

سجلت السوق نشاطاً قوياً على مستوى السيولة، حيث بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 6.09 مليار ريال، فيما وصلت الكميات المتداولة إلى 374.52 مليون سهم.

ويُعد هذا المستوى من السيولة مؤشراً مهماً على عودة الثقة إلى السوق، خاصة مع تزامنه مع ارتفاع المؤشر، ما يعكس وجود تدفقات نقدية حقيقية تدعم الصعود.

كما أن ارتفاع السيولة يشير إلى دخول شرائح جديدة من المستثمرين، سواء

تفوق واضح للأسهم المتراجعة: 176 شركة تنخفض مقابل 76 ترتفع و17 شركة مستقرة

قطاعا الطاقة والخدمات المالية يحدان من الخسائر في محاولة لدعم توازن السوق

## تحسن ملحوظ في مستويات السيولة

ويبدو أن السوق بدأ يستعيد توازنه تدريجياً بعد فترات من التذبذب، حيث يتجه المستثمرون إلى إعادة بناء مراكزهم بشكل انتقائي، مع التركيز على الشركات ذات الأساسيات القوية. وفي حال استمرار تدفق السيولة وتحسن نتائج الشركات خلال الفترة المقبلة، فإن فرص مواصلة الصعود تبقى قائمة، وإن كانت بوتيرة متدرجة تعكس حذراً نسبياً في التعاملات.

تعكس جلسة الاثنين عودة واضحة للنشاط داخل السوق السعودية، مع تحسن ملحوظ في مستويات السيولة واتساع نطاق الصعود ليشمل شريحة أوسع من الأسهم، وهو ما يعكس تحسناً تدريجياً في ثقة المستثمرين. كما أن هذا التحسن لم يأت بشكل عشوائي، بل جاء مدعوماً بأداء متماسك من القطاعات القيادية، خاصة المواد الأساسية والطاقة، إلى جانب مساهمة بعض أسهم البنوك في تعزيز الاتجاه العام.

## أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
5.89%	49.36	52.45	الدواء
4.12%	26.98	28.14	للتقدمة
3.77%	26.02	27.04	البلاد
3.72%	76.45	79.40	الأبحاث والإعلام
3.69%	13.31	13.82	للمجموعة السعودية
3.56%	2.71	2.81	صدر
3.30%	35.76	36.98	الأول
3.27%	136.20	140.80	رسن
3.17%	109.80	113.40	العربية
3.08%	10.40	10.73	التصنيع

## أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
9.94%	13.94	12.68	جاهز
7.00%	65.70	61.40	تنمية
6.37%	9.18	8.63	عناية
3.98%	10.70	10.29	للملكة
3.09%	10.33	10.02	الصقر للتأمين
2.34%	3.06	2.99	الوسائل الصناعية
2.32%	7.95	7.77	برغرايزرز
2.15%	15.20	14.88	نايس ون
2.06%	25.76	25.24	إنتاج
2.04%	22.04	21.60	للسار الشامل

## السيولة تدعم الأداء واستمرار القيود يعزز الاستقرار

## سوق دبي يفتح الأسبوع بمكاسب مدروسة

1

المؤشر يرتفع إلى 5871 نقطة وسط تداولات تقارب 770 مليون درهم

2

تفوق واضح للأسهم الصاعدة مع نشاط واسع عبر غالبية الشركات

الشركات ذات الأساسيات القوية والنتائج المالية المستقرة، في ظل التباين الواضح بين أداء القطاعات.

خطى مستقرة نحو تحقيق مكاسب تدريجية

يؤكد أداء جلسة الاثنين أن سوق دبي المالي يسير بخطى متوازنة نحو تحقيق مكاسب تدريجية، مدعوماً باستمرار تدفقات السيولة وتحسن مستويات النشاط في التداولات، إلى جانب دور الإجراءات التنظيمية في تعزيز الاستقرار. ورغم وجود بعض الضغوط المحدودة المرتبطة بعمليات جني الأرباح أو تذبذب الأسواق العالمية، إلا أنها لم تؤثر بشكل جوهري على الاتجاه العام للسوق. وتبقى الأنظار موجهة خلال الفترة القادمة نحو أداء الأسهم القيادية، ومدى قدرتها على الحفاظ على زخمها الإيجابي، إضافة إلى مراقبة مستويات السيولة واستمرارية النشاط التداولي، باعتبارهما العاملين الحاسمين في تحديد مسار السوق، سواء نحو تعزيز المكاسب أو الدخول في موجات تصحيح محدودة على المدى القصير.



من عدم اليقين. ومن المتوقع أن يظل السوق ضمن نطاق تحركات معتدلة خلال الفترة المقبلة، مع ميل نسبي للصعود التدريجي، حيث يتجه المستثمرون إلى تبني استراتيجيات أكثر انتقائية في اختيار الأسهم، والتركيز على

قاعدة الأسهم الصاعدة، ما يعكس تحسناً في شهية المخاطرة لدى المستثمرين. كما أن استمرار الدعم من الإجراءات التنظيمية يعزز من ثقة المتعاملين ويحد من حدة التقلبات، خاصة في ظل بيئة إقليمية وعالمية لا تزال تحمل قدراً

ليغلق عند 0.749 درهم.

## قراءة في اتجاه السوق

يعكس أداء سوق دبي خلال الجلسة بداية إيجابية للأسبوع، مدعومة بتدفق السيولة واتساع

نسبياً، ما يعكس تباين الأداء داخل نفس القطاع.

## نشاط قوي للأسهم الأكثر تداولاً

تصدر سهم الخليج للملاحة القابضة قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، رغم تراجعته بنسبة 0.7% إلى 2.70 درهم، مع تداولات قاربت 26 مليون سهم. كما برز سهم طلبات هولدينغ ضمن الأسهم النشطة، بعد ارتفاعه بنسبة 1.3% إلى 0.849 درهم، مع تداولات قاربت 25 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً متزايداً بأسهم التكنولوجيا والخدمات.

## قفزات لافتة لأسهم مختارة

شهدت الجلسة مكاسب قوية لبعض الأسهم، أبرزها سهم جي إف إنش المالية الذي قفز بنسبة 11.3% ليغلق عند 2.17 درهم، في أداء لافت يعكس زخماً شرائياً قوياً.

كما ارتفع سهم أملاك للتطوير بنسبة 1.7% إلى 1.82 درهم، مع تداولات نشطة، إلى جانب صعود سهم الاتحاد العقارية بنسبة 1.4%

استهل سوق دبي المالي تعاملات الأسبوع على نغمة صعود معتدل، حيث أغلق المؤشر العام مرتفعاً بنسبة 0.3% عند مستوى 5871 نقطة، في أداء يعكس حالة من التوازن بين القوى الشرائية والضغط البيعية، مدعوماً بنشاط ملحوظ في التداولات.

وسجلت قيمة التداولات نحو 770 مليون درهم، ما يعكس استمرار تدفق السيولة إلى السوق، رغم الأجواء الحذرة التي تسيطر على المستثمرين في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية.

## اتساع قاعدة الصعود

شهدت الجلسة أداءً إيجابياً على مستوى الأسهم، حيث ارتفعت أسهم 32 شركة من أصل 55 شركة تم التداول عليها، مقابل تراجع 16 شركة، فيما استقرت 7 شركات دون تغيير.

هذا التوزيع يعكس تحسناً نسبياً في شهية المخاطرة، مع توجه المستثمرين نحو اقتناص الفرص في عدد من الأسهم، خاصة تلك التي تتمتع بأساسيات قوية أو زخم مضاربي.

## إجراءات تنظيمية تدعم الاستقرار

يواصل كل من سوق دبي وسوق أبوظبي تطبيق الحد الأقصى للتراجع اليومي عند 5% بدلاً من 10%، في خطوة احترازية تهدف إلى الحد من التقلبات الحادة وحماية المستثمرين. وتعد هذه الإجراءات عاملاً مهماً في تعزيز الثقة داخل السوق، خاصة في الفترات التي تشهد ضغوطاً أو تقلبات، حيث تمنح المستثمرين مساحة لاتخاذ قرارات أكثر هدوءاً بعيداً عن التحركات العنيفة.

## أسهم العقار بين صعود وتراجع

على صعيد الأسهم القيادية، سجل سهم إعمار العقارية ارتفاعاً بنسبة 0.8% ليغلق عند 12.50 درهم، مع تداولات قاربت 23 مليون سهم، ما يعكس استمرار الاهتمام بالقطاع العقاري.

في المقابل، تراجع سهم إعمار للتطوير بنسبة 0.1% ليغلق عند 15.28 درهم، وسط تداولات أقل

## أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/27	2026/04/24	الشركة	الترتيب
14.67%	1.72	1.50	وطنية دق	1
11.28%	2.17	1.95	جي اف اتش	2
4.25%	0.47	0.45	اكتتاب	3
3.99%	3.39	3.26	مجموعة تيكوم	4
3.04%	223.50	216.90	للشرق	5
2.61%	1.18	1.15	مسكن دبي ريت	6
2.49%	4.11	4.01	دبي للإستثمار	7
2.07%	1.48	1.45	مصرف عجمان	8
1.98%	2.06	2.02	بنك السلام - البحرين	9
1.68%	1.82	1.79	أملاك	10

## أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/27	2026/04/24	الشركة	الترتيب
3.50%	9.09	9.42	دبي التجاري	1
1.83%	2.68	2.73	ديوا	2
1.71%	1.15	1.17	لال كابيتال ريت	3
1.34%	1.47	1.49	سوق دبي للالي	4
0.82%	1.21	1.22	سينيس	5
0.74%	0.53	0.54	سلامة	6
0.72%	2.76	2.78	تبريد	7
0.71%	0.28	0.28	الفردوس القابضة	8
0.43%	2.29	2.30	الإمارات ريم للإستثمار	9
0.41%	0.96	0.97	الأنصاري للخدمات المالية	10

## «ستيك» و«آيس أند» تطلقان إطاراً منظماً لتعزيز التداول الثانوي للعقارات الرقمية في الإمارات



للاوصول إلى السيولة.

ويأتي هذا المشروع في ظل ثقة متزايدة بأسس النمو طويلة الأجل في دولة الإمارات، حيث تواصل الدولة ترسيخ مكانتها بفضل قوة اقتصادها واستقرارها وجودة بنيتها التحتية، إلى جانب استمرار اهتمام المستثمرين العالميين بها، ما يجعلها واحدة من أبرز الوجهات الجاذبة لرأس المال العقاري طويل الأمد في المنطقة.

ومن المتوقع أن يسهم هذا الإطار في توفير مرونة أكبر للمستثمرين في إدارة أصولهم، وتعزيز استقرار السوق، وتحسين آليات التسعير، وزيادة مستويات المشاركة والثقة في الاستثمار العقاري الجزئي كغاية أصول قابلة للنمو، وذلك ضمن إطار تنظيمي خاضع لإشراف سلطة دبي للخدمات المالية، الجهة الرقابية المستقلة على الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

أطلقت منصة الاستثمار العقاري في المنطقة «ستيك» وشركة «آيس أند كومباني» شراكة استراتيجية تهدف إلى تطوير إطار مُنظَّم للتداول الثانوي في المنتجات العقارية الرقمية داخل دولة الإمارات، بما يعزز السيولة ويرفع مستويات الشفافية وثقة المستثمرين. ويركز التعاون في مرحلته الأولى على المحفظة العقارية التابعة لمنصة «ستيك» في دولة الإمارات، والملوكة عبر شركات محددة، والتي تُعد بمثابة شركات ذات غرض خاص (SPVs)، وذلك ضمن مركز دبي المالي العالمي، وتحت إشراف سلطة دبي للخدمات المالية.

وتهدف المبادرة إلى إنشاء سوق ثانوية أكثر كفاءة ومرونة، تتيح للمستثمرين فرصاً أفضل لتسييل استثماراتهم في الملكية العقارية الجزئية، إلى جانب توفير شفافية أكبر في تسعير الأصول ومسارات أوضح

## السيولة القوية تقود المؤشر قرب 9800 نقطة

## أبوظبي تواصل الصعود بثقة

المؤشر العام يرتفع 0.4% بدعم واسع من غالبية الأسهم

تداولات تتجاوز 1.1 مليار درهم تعكس زخماً مؤسسياً واضحاً

المستثمرين واستعدادهم للدخول في مراكز جديدة. كما أن هذا الاتساع في الارتفاعات لا يقتصر على عدد محدود من الأسهم، بل يمتد عبر شريحة أوسع من السوق، وهو ما يُعد مؤشراً صحياً على قوة الاتجاه الصاعد واستدامته على المدى القصير.

ويبرز تنوع القطاعات الداعمة، بين البنوك والطاقة والاستثمار، كعامل رئيسي في تعزيز تماسك السوق، حيث يحد هذا التنوع من حساسية المؤشر لأي ضغوط قد يتعرض لها قطاع بعينه، ويوفر توازناً في الأداء العام. كذلك، فإن استمرار النشاط في الأسهم القيادية يعزز من ثقة المستثمرين، ويدعم الاتجاه العام نحو مزيد من الاستقرار النسبي مع ميل صعودي تدريجي.

## اتجاه صاعد مستقر

تؤكد جلسة الاثنين أن سوق أبوظبي يتحرك ضمن اتجاه صاعد مستقر، مدعوماً بثقة المستثمرين وتدفقات السيولة القوية، إلى جانب الأداء الإيجابي للأسهم القيادية التي لا تزال تلعب دوراً محورياً في دعم المؤشر. ورغم احتمال ظهور بعض التذبذبات الطبيعية الناتجة عن عمليات جني الأرباح، إلا أن الاتجاه العام لا يزال يحتفظ بإيجابيته في ظل المعطيات الحالية.

وفي ضوء ذلك، تبدو فرص استمرار الأداء الإيجابي قائمة خلال الجلسات المقبلة، خاصة إذا حافظت السيولة على مستوياتها المرتفعة واستمر الزخم في الأسهم الرئيسية. كما أن التركيز سيبقى على نتائج الشركات والتطورات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها عوامل مؤثرة في تعزيز الثقة وتحديد وتيرة الصعود خلال المرحلة القادمة.

كما صعد سهم تو بوينت زيرو بنسبة 1.2% إلى 2.09 درهم، ما يعكس اهتماماً متزايداً للأسهم الاستثمارية.

## دانة غاز ضمن الأسهم النشطة

سجل سهم دانة غاز ارتفاعاً بنسبة 1.2% ليغلق عند 0.940 درهم، مع تداولات تجاوزت 13 مليون سهم، في أداء يعكس استمرار النشاط على الأسهم المرتبطة بقطاع الطاقة.

## قراءة في الاتجاه العام

يعكس أداء السوق خلال الجلسة استمرار الزخم الإيجابي بصورة واضحة، مدعوماً بارتفاع مستويات السيولة واتساع قاعدة الأسهم الصاعدة، ما يشير إلى تحسن شهية المخاطرة لدى

## ألفا ظبي تقود الارتفاعات

تصدر سهم ألفا ظبي القابضة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعد أن قفز بنسبة 8.7% ليغلق عند 7.97 درهم، مع تداولات تجاوزت 19 مليون سهم، في أداء يعكس إقبلاً قوياً على السهم.

كما سجل سهم بنك أبوظبي التجاري مكاسب بنسبة 3.5% ليصل إلى 13.76 درهم، مدعوماً بثقة المستثمرين في القطاع المصرفي.

## الطاقة والاستثمار يدعمان الزخم

واصلت أسهم قطاع الطاقة أداءها الإيجابي، حيث ارتفع سهم أدنوك للغاز بنسبة 1.6% ليغلق عند 3.19 درهم، مع تداولات نشطة.

مقابل تراجع 22 شركة، فيما استقرت 10 شركات دون تغيير.

هذا الانتشار الإيجابي يعكس تحسن معنويات المستثمرين، مع وجود توجه واضح نحو بناء مراكز في عدد من الأسهم القيادية والمتوسطة.

## السيولة تعكس قوة السوق

سجلت قيمة التداولات نحو 1.1 مليار درهم، وهو مستوى مرتفع نسبياً، يشير إلى نشاط قوي في السوق، سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو المؤسسات.

وتعزز هذه السيولة المرتفعة من قدرة السوق على الحفاظ على استقراره، كما تمنح زخماً إضافياً لاستمرار الاتجاه الصاعد خلال الجلسات المقبلة.

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية جلسة الاثنين على ارتفاع ملحوظ، مواصلاً أداءه الإيجابي، حيث صعد المؤشر العام بنسبة 0.4% بما يعادل 39 نقطة، ليغلق عند مستوى 9828 نقطة.

ويعكس هذا الأداء استمرار الثقة في السوق، خاصة مع استقرار الأوضاع الاقتصادية وتدفق السيولة، ما يدعم التوجه نحو تحقيق مكاسب تدريجية.

## تفوق واضح للأسهم الرابحة

شهدت الجلسة اتساعاً في نطاق الصعود، حيث ارتفعت أسهم 66 شركة من أصل 98 شركة تم التداول عليها،

## أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/04/27	2026/04/24	التغير
1 بنك الاستثمار	0.03	0.03	(2.94%)
2 ريسونانس بلس القابضة	2.38	2.45	(2.86%)
3 الشارقة للأسمت	1.02	1.04	(1.92%)
4 مجموعة أرام	2.14	2.18	(1.83%)
5 بنك أم القيوين	2.87	2.92	(1.71%)
6 أدنوك للحفر	5.08	5.15	(1.36%)
7 السياحة والفنادق	1.83	1.85	(1.08%)
8 ايه دي ان اتش للتصميم	0.66	0.67	(1.05%)
9 فينكس كروب	0.79	0.80	(1.00%)
10 أدنوك للإمداد والخدمات	5.29	5.33	(0.75%)

## أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/27	2026/04/24	التغير
1 جي اف اتش للالية	2.15	1.95	10.26%
2 ألفا ظبي القابضة	7.97	7.33	8.73%
3 حياه للتأمين	1.24	1.17	5.98%
4 بالز الرياضية	6.83	6.50	5.08%
5 إمستيل	1.11	1.06	4.72%
6 أسمنت الخليج	1.00	0.96	4.17%
7 ايبكس للاستثمار	3.28	3.16	3.80%
8 أبوظبي للموانئ	4.31	4.16	3.61%
9 أبوظبي التجاري	13.76	13.30	3.46%
10 إيزي ليس	20.68	20.00	3.40%

## المؤشر العام يرتفع إلى ٩٨٠١ نقطة بدعم قطاعي المال والسلع الأساسية

## صعود حذر لبورصة البحرين بدعم الأسهم القيادية

قد تؤدي إلى عودة المؤشر إلى مسار التذبذب.

## إشارات إيجابية على صعيد الأداء والسيولة

تعكس جلسة الاثنين في بورصة البحرين إشارات إيجابية على صعيد الأداء والسيولة، رغم محدودية أحجام التداول، حيث نجحت الأسهم القيادية، وعلى رأسها القطاع المالي، في دفع السوق نحو الارتفاع.

ويبدو أن المرحلة الحالية تتسم بانتقائية واضحة من قبل المستثمرين، مع تركيز على الأسهم ذات الأساسيات القوية، وهو ما قد يهدد لوجة صعود تدريجية في حال توافر محفزات إضافية، سواء من داخل السوق أو من البيئة الاقتصادية الإقليمية.

في المجمل، يبقى أداء السوق البحريني مرهوناً بقدرة السيولة على الاستمرار، ومدى استجابة المستثمرين للتطورات الاقتصادية، إلا أن المؤشرات الحالية تميل إلى الإيجابية الحذرة، مع فرص قائمة لمزيد من التحسن خلال الفترة المقبلة.

ما يعكس استمرار الاهتمام بالأسهم المصرفية متوسطة الحجم، والتي توفر فرص نمو جذابة.

ويشير هذا التركيز في التداولات إلى أن السوق لا يزال يعتمد على عدد محدود من المحركات الرئيسية، وهو ما قد يشكل تحدياً في حال تراجع أداء هذه الأسهم.

## قراءة في الاتجاه العام للسوق

الارتفاع المسجل في جلسة الاثنين يعكس حالة من التوازن بين الحذر والتفاؤل، حيث يواصل المستثمرون البحث عن فرص انتقائية في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية.

ومن الناحية الفنية، فإن تجاوز مستوى 1950 نقطة قد يفتح المجال أمام المؤشر لاختبار مستويات مقاومة أعلى خلال الجلسات المقبلة، خاصة إذا ما استمرت السيولة في التحسن. في المقابل، تبقى مستويات الدعم القريبة مهمة للحفاظ على هذا الاتجاه، حيث إن أي تراجع في السيولة أو ضغوط بيعية مفاجئة

مجموعة من الأسهم الأخرى، حيث ارتفع سهم البحرين للتسهيلات التجارية بنسبة 0.86%، وسهم مجمع البحرين للأسواق الحرة بنسبة 0.51%.

كما سجل سهم بنك السلام ارتفاعاً بنسبة 0.47%، بينما صعد سهم بنك البحرين والكويت بنسبة 0.19%، ما يعكس تحسناً عاماً في شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

هذا التوسع في قاعدة الأسهم الصاعدة يعزز من فرص استدامة الاتجاه الإيجابي، خصوصاً إذا ما استمرت السيولة في التدفق نحو السوق.

## نشاط التداول يتركز في أسهم محددة

على صعيد النشاط، تصدر سهم جي إف إتش المالية قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بعد تسجيل تداولات بلغت 4.19 مليون سهم، وهو ما يمثل الجزء الأكبر من إجمالي التداولات في السوق. كما جاء سهم بنك السلام في المرتبة الثانية بتداول نحو 609 ألف سهم،

يعكس عودة الاهتمام بالسهم من قبل المستثمرين، سواء على خلفية نتائج مالية إيجابية أو توقعات بتحسين الأداء المستقبلي.

كما جاء سهم استيراد الاستثمارية في المرتبة الثانية بارتفاع 1.95%، تلاه سهم بيت التمويل الكويتي بنسبة 1.32%، وهو ما يعكس استمرار الثقة في القطاع المصرفي الإسلامي، خاصة في ظل تحسن بيئة الفائدة.

كذلك سجل سهم بنك البحرين الوطني مكاسب بنسبة 1.24%، مدعوماً بنتائج تشغيلية مستقرة وتوقعات إيجابية لنمو الأرباح.

## مكاسب ممتدة لأسهم متنوعة

لم تقتصر المكاسب على الأسهم القيادية فقط، بل امتدت لتشمل

مستويات مرتفعة، حيث بلغت نحو 1.4 مليون دينار فقط، إلا أن توزيعها على 199 صفقة يعكس وجود نشاط انتقائي ذكي داخل السوق. وبلغ حجم التداول نحو 5.9 مليون سهم، ما يشير إلى تركيز السيولة في عدد محدود من الأسهم القيادية والنشطة.

هذا النمط من التداول غالباً ما يعكس توجه المستثمرين نحو الفرص ذات العوائد المحتملة الأعلى، بدلاً من الانتشار العشوائي للسيولة، وهو ما يدعم استقرار السوق على المدى القصير ويقلل من التقلبات الحادة.

## جي إف إتش تقود المكاسب

تصدر سهم جي إف إتش المالية قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بعد أن قفز بنسبة 10%، في أداء لافت

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الاثنين على ارتفاع ملحوظ، مدعومة بشكل رئيسي بأداء قوي لأسهم القطاع المالي، الذي لا يزال يمثل العمود الفقري لحركة السوق. ونجح المؤشر العام في تسجيل مكاسب بنسبة 0.75% ليغلق عند مستوى 1951 نقطة، في إشارة واضحة إلى عودة الزخم الشرائي، خاصة من قبل المستثمرين المحليين والمؤسسات. ويأتي هذا الأداء في ظل بيئة إقليمية متقلبة، ما يعكس قدرة السوق البحريني على الحفاظ على تماسكه النسبي، مدعوماً بأسهم قيادية تتمتع بأساسيات مالية مستقرة، خصوصاً في القطاع المصرفي.

## سيولة محدودة لكن فعالة

رغم أن قيم التداول لم تسجل

## أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/27	2026/04/26	التغير
1 مجموعة جي اف اتش	0.583	0.530	10.00%
2 استيراد الاستثمارية	0.209	0.205	1.95%
3 بيتك	2.533	2.500	1.32%
4 البحرين الوطني	0.488	0.482	1.24%
5 البحرين للتسهيلات التجارية	0.235	0.233	0.86%
6 بنك السلام	0.214	0.213	0.47%

## أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/04/27	2026/04/26	التغير
1 عقارات السيف	0.155	0.140	9.68%
2 ألبا	0.905	0.884	2.32%
3 بيبون ش.م.ب	0.461	0.460	0.22%

## المؤشر الرئيسي يرتفع إلى 8139 نقطة مدعوماً بالقطاع المالي والخدمات

## بورصة مسقط تتماسك بدعم المال والخدمات

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات جلسة الاثنين على ارتفاع محدود، في إشارة إلى تحسن نسبي في شهية المستثمرين، حيث صعد بنسبة 0.24% ليغلق عند مستوى 8139.53 نقطة، رابحاً 19.61 نقطة مقارنة بجلسة الأحد. ويعكس هذا الأداء حالة من التوازن داخل السوق، مع استمرار الدعم من بعض القطاعات الحيوية، مقابل ضغوط محدودة من قطاعات أخرى، ما يشير إلى استقرار نسبي في الاتجاه العام.

## القطاع المالي يقود الأداء

شكل القطاع المالي المحرك الرئيسي لصعود السوق، حيث ارتفع بنسبة 0.32%، مدعوماً بمكاسب قوية لعدد

من الأسهم، في مقدمتها سهم المركز المالي الذي تصدر قائمة الرابحين بنسبة 9.18%. كما سجل سهم الخدمات المالية ارتفاعاً بنسبة 5.26%، في مؤشر على عودة الاهتمام بالأسهم المرتبطة بالخدمات المالية، خاصة مع تحسن بيئة الأعمال.

في المقابل، حدّ من مكاسب القطاع تراجع سهم التأمين العربية فالكون بنسبة 3.57%، ما يعكس استمرار التباين داخل القطاع نفسه.

## الخدمات تدعم الزخم السعودي

ساهم قطاع الخدمات في تعزيز مكاسب المؤشر، بعد أن سجل ارتفاعاً بنسبة 0.21%، مدعوماً بأداء إيجابي لعدد من الأسهم.

وجاء سهم ظفار لتوليد الكهرباء ضمن أبرز الداعمين بارتفاعه بنسبة 4.65%، إلى جانب صعود سهم الجزيرة للخدمات بنسبة 2.48%. ويعكس هذا الأداء تحسن الطلب على أسهم الخدمات، خاصة تلك المرتبطة بالطاقة والبنية التحتية.

## الصناعة تضغط على المؤشر

على الجانب الآخر، كان قطاع الصناعة هو الوحيد الذي سجل تراجعاً خلال الجلسة، حيث انخفض بنسبة 0.23%، ما حدّ من مكاسب السوق.

وجاء هذا التراجع بضغط من سهم مصانع مسقط للخيوط الذي انخفض بنسبة 1.87%، بالإضافة إلى تراجع سهم الخليج الدولية للكيماويات بنسبة 1.25%.

ويشير هذا الأداء إلى استمرار التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، سواء على صعيد التكاليف أو الطلب.

## نشاط ملحوظ في التداولات

شهدت جلسة الاثنين ارتفاعاً واضحاً في نشاط التداول، حيث صعد حجم التداول بنسبة 9.21% ليصل إلى 169.72 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ 155.4 مليون ورقة في الجلسة السابقة.

كما ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 8.77% لتبلغ 57.97 مليون ريال، مقابل نحو 53.3 مليون ريال في جلسة الأحد، ما يعكس تحسن السيولة داخل السوق. هذا النمو في التداولات يشير إلى عودة اهتمام المستثمرين بالسوق، مع تزايد عمليات الشراء الانتقائي.

## البنوك تتصدر النشاط

على صعيد الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم بنك صحار الدولي قائمة التداولات من حيث الحجم، بعد تسجيل 46.56 مليون سهم، ما يعكس إقبالاً ملحوظاً على السهم.

في المقابل، جاء سهم بنك مسقط في صدارة النشاط من حيث القيمة، بتداولات بلغت 12.6 مليون ريال، ما يؤكد استمرار جاذبية الأسهم المصرفية الكبرى.

## قراءة في الاتجاه العام

يعكس أداء بورصة مسقط خلال جلسة الاثنين حالة من الاستقرار النسبي، مع ميل طفيف نحو الصعود، مدعوماً بقطاعات رئيسية مثل المال والخدمات. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في

المدى القصير، خاصة إذا استمرت السيولة في التحسن، مع بقاء بعض الضغوط من القطاع الصناعي.

كما أن استمرار الأداء الإيجابي للأسهم القيادية قد يمنح السوق زخماً إضافياً خلال الجلسات المقبلة.

## مسار صاعد معتدل

تؤكد جلسة الاثنين أن بورصة مسقط تتحرك ضمن مسار صاعد معتدل، مدعومة بأداء قوي للقطاع المالي والخدمات، رغم التحديات التي يفرضها تراجع القطاع الصناعي.

ويظل العامل الحاسم في المرحلة المقبلة هو استمرارية السيولة، إلى جانب تحسن أداء الشركات، ما قد يفتح المجال أمام مزيد من المكاسب التدريجية في السوق.

## أكثر الشركات انخفاصاً

التغير	2026/04/27	2026/04/26	الشركة	1
(% 2.76)	0.176	0.181	الأنوار للإستثمارات	1
(% 1.64)	0.120	0.122	اللدنية تكافل	2
(% 1.35)	0.073	0.074	مسقط للتمويل	3
(% 1.03)	0.193	0.195	الباطنة للطاقة	4
(% 0.78)	0.508	0.512	أوكيو للاستكشاف والإنتاج	5
(% 0.67)	0.149	0.150	بنك نزوى	6
(% 0.58)	0.170	0.171	عمان والإمارات	7
(% 0.57)	0.176	0.177	جلفار للهندسة و المقاولات	8
(% 0.52)	0.192	0.193	الأنوار لبلاط السراميك	9
(% 0.47)	0.214	0.215	العقفاء للطاقة	10

## أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/27	2026/04/26	الشركة	1
% 4.65	0.090	0.086	ظفار لتوليد الكهرباء	1
% 2.73	0.113	0.110	الشرقية للاستثمار	2
% 2.48	0.289	0.282	الجزيرة للخدمات	3
% 2.23	0.183	0.179	ريسوت للإسمنت	4
% 1.75	0.232	0.228	بنك صحار	5
% 1.16	0.262	0.259	شركة أوكيو لشبكات الغاز	6
% 1.11	0.091	0.090	التحدة للتمويل	7
% 1.02	0.397	0.393	البنك الوطني	8
% 0.93	0.217	0.215	بنك ظفار	9
% 0.84	0.361	0.358	أريديو	10

## المؤشر العام يفقد 26 نقطة مع تراجع قطاع النقل وصعود الاتصالات

## السيولة تصعد في بورصة قطر

السيولة ترتفع إلى ٤٤٩ مليون ريال مقابل تراجع ملحوظ في أحجام التداول

2

ضغوط على الأسهم بعد تراجع أرباح الخليج الدولية وارتفاع محدود لأسهم أخرى

الرئيسي للأداء. ومن المتوقع أن يظل السوق في حالة تذبذب خلال الفترة المقبلة، إلى حين ظهور محفزات قوية تدفع المؤشر نحو اتجاه واضح، سواء صعوداً أو هبوطاً.

## سوق متوازن لكنه حذر

تعكس جلسة الاثنين في بورصة قطر صورة سوق متوازن لكنه حذر، حيث تتداخل الضغوط الناتجة عن تراجع أرباح بعض الشركات مع الدعم القادم من السيولة المرتفعة والنشاط الانتقائي. وبينما يظل الأداء العام مائلاً للانخفاض الطفيف، فإن الفرص لا تزال قائمة داخل السوق، خاصة في الأسهم المرتبطة بقطاعات واعدة أو التي تستفيد من تحسن البيئة الاقتصادية.

## بلدنا في صدارة النشاط

تصدر سهم بلدنا قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم والقيمة، بعد تسجيل تداولات بلغت 41.83 مليون سهم، بقيمة 61.85 مليون ريال. وجاء هذا النشاط عقب إعلان الشركة توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية لتعزيز الأمن الغذائي في سوريا، وهو ما جذب اهتمام المستثمرين ودعم التداولات على السهم.

## قراءة مستقبلية للسوق

تشير تحركات السوق إلى استمرار حالة التوازن بين الضغوط البيعية والدعم الانتقائي لبعض الأسهم، مع بقاء العوامل الأساسية، مثل نتائج الشركات والسياسات الاقتصادية، المحرك

سهماً، مقابل ارتفاع 30 سهماً، في حين استقرت أسعار 3 أسهم دون تغيير. وتصدر سهم الخليج الدولية قائمة التراجعات بنسبة 3.04%، متأثراً بانخفاض أرباحه بنسبة 65.94% خلال الربع الأول، ما أثر سلباً على ثقة المستثمرين وأدى إلى ضغوط بيعية واضحة.

## السلام يقود الارتفاعات

في المقابل، جاء سهم السلام العالمية على رأس الأسهم المرتفعة بنسبة 2.89%، في أداء يعكس تحسناً في شهية المخاطرة لدى المستثمرين تجاه بعض الأسهم ذات التقييمات الجاذبة. ويعكس هذا التباين في الأداء استمرار الفرص الانتقائية داخل السوق، رغم الضغوط العامة.

على نشاط نسبي في التداول رغم التراجع العام للمؤشر.

## صفقة سندات تعزز إجمالي السيولة

بلغت السيولة الإجمالية في بورصة قطر نحو 459.22 مليون ريال، متضمنة صفقة منفذة في سوق السندات بقيمة 10 ملايين ريال، ما يعكس تنوع الأدوات الاستثمارية داخل السوق. ويشير هذا النشاط إلى اهتمام متزايد من المستثمرين بأدوات الدخل الثابت، خاصة في ظل التقلبات التي تشهدها أسواق الأسهم.

## الخليج الدولية تضغط على السوق

من بين 52 سهماً تم التداول عليها، تراجع 22

أغلقت بورصة قطر تعاملات جلسة الاثنين على انخفاض طفيف، في أداء يعكس حالة من الترقب والحذر بين المستثمرين، خاصة مع تباين نتائج الشركات واستمرار الضغوط على بعض القطاعات الحيوية. وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.25% ليغلق عند مستوى 10641.90 نقطة، فاقداً 26.15 نقطة مقارنة بجلسة الأحد. ورغم هذا التراجع، فإن الأداء العام للسوق لا يزال ضمن نطاق التحركات العرضية، ما يشير إلى غياب اتجاه واضح في المدى القصير، مع استمرار تأثير العوامل الأساسية على قرارات المستثمرين.

## تباين قطاعي يضغط على الأداء العام

جاء تراجع السوق مدفوعاً بانخفاض 4 قطاعات رئيسية، تصدرها قطاع النقل الذي هبط بنسبة 1.18%، في حين شهدت 3 قطاعات أخرى ارتفاعاً، أبرزها قطاع الاتصالات الذي سجل مكاسب بنسبة 1.49%.

هذا التباين يعكس اختلاف وتيرة التعافي بين القطاعات، حيث تستفيد بعض الشركات من تحسن الطلب أو استقرار الإيرادات، بينما تواجه أخرى تحديات مرتبطة بالتكاليف أو ضعف النمو.

## سيولة مرتفعة مقابل تراجع الأحجام

سجلت السيولة في السوق ارتفاعاً ملحوظاً لتبلغ 449.08 مليون ريال، مقارنة بـ 425.49 مليون ريال في الجلسة السابقة، ما يشير إلى استمرار تدفق الأموال داخل السوق. في المقابل، تراجعت أحجام التداول إلى 209.72 مليون سهم، مقابل 234.06 مليون سهم، ما يعكس تركيز السيولة في صفقات أكبر أو في عدد أقل من الأسهم، وهو نمط غالباً ما يعكس توجهات استثمارية انتقائية. كما ارتفع عدد الصفقات إلى 21.31 ألف صفقة، مقارنة بـ 20.06 ألف صفقة، ما يدل

## أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/27	2026/04/26	الشركة	1
% 2.89	0.782	0.760	السلام	1
% 2.06	2.675	2.621	الخليج التكافلي	2
% 2.00	1.478	1.449	بلدنا	3
% 1.92	1.539	1.510	الطبية	4
% 1.89	5.280	5.182	مجمع للناعي	5
% 1.79	1.650	1.621	العامة	6
% 1.57	2.195	2.161	مخازن	7
% 1.50	13.500	13.300	أوريديو	8
% 1.45	2.650	2.612	فودافون قطر	9
% 1.44	1.624	1.601	ودام	10

## أكثر الشركات انخفاصاً

التغير	2026/04/27	2026/04/26	الشركة	1
(% 3.04)	2.105	2.171	الخليج الدولية	1
(% 2.26)	13.870	14.190	لليرة	2
(% 1.70)	10.400	10.580	للالحة	3
(% 1.12)	1.240	1.254	مسعيد	4
(% 1.09)	3.448	3.486	ميزرة	5
(% 0.93)	14.900	15.040	زاد	6
(% 0.93)	5.454	5.505	الرعاية	7
(% 0.91)	4.335	4.375	ناقلات	8
(% 0.90)	17.560	17.720	بنك قطر الوطني	9
(% 0.88)	0.906	0.914	إزدان القايزة	10

## قيود الإنتاج وضبابية الميزانيات تعيدان تسعير القطاع رغم تصاعد الصراعات

## أسهم الدفاع تفقد بريق الحرب

## تراجع أسهم كبرى الشركات رغم إنفاق عسكري متسارع خلال الحرب

هوامش الربحية.

تشهد أسهم شركات الصناعات الدفاعية العالمية مرحلة غير تقليدية من الأداء، حيث فقدت جزءاً من مكاسبها رغم تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع وتيرة الإنفاق العسكري. هذا التراجع المفاجئ يعكس تحولاً عميقاً في طريقة تقييم المستثمرين للقطاع، إذ لم تعد الحروب وحدها كافية لدفع الأسهم إلى الصعود، بل أصبحت العوامل التشغيلية والمالية والسياسية تلعب دوراً حاسماً في تحديد الاتجاه.

## مفارقة السوق

تقليدياً، يُنظر إلى شركات الدفاع على أنها المستفيد الأول من الصراعات العسكرية، إذ يؤدي ارتفاع الطلب على الأسلحة والذخائر إلى تعزيز الإيرادات. لكن ما يحدث حالياً يكشف مفارقة واضحة؛ فبالرغم من الاستهلاك الكبير للذخائر خلال الأشهر الأخيرة، تراجع أسهم كبرى الشركات مثل لوكهيد مارتن ونورثروب غرومان و«آر تي إكس» وجنرال دايناميكس. هذا الأداء يعكس أن الأسواق لا تنظر فقط إلى حجم الطلب، بل إلى القدرة على تحويل هذا الطلب إلى أرباح في الوقت المناسب، وهو ما يواجه تحديات كبيرة في المرحلة الحالية.

## قيود الإنتاج

أحد أبرز العوامل التي تضغط على القطاع هو محدودية القدرة الإنتاجية. فقد استهلكت الجيوش، خصوصاً الولايات المتحدة، كميات ضخمة من الذخائر بوتيرة تفوق قدرة الشركات على التعويض.

وتعتمد شركات الدفاع على دورات إنتاج طويلة ومعقدة، ما يعني أن الطلب الحالي سيترجم إلى إيرادات على مدى سنوات، وليس بشكل فوري. هذه الفجوة الزمنية بين الطلب والإنتاج تقلل من جاذبية الأسهم في نظر المستثمرين الباحثين عن عوائد قصيرة الأجل.

## أرباح مؤجلة

النموذج المالي لشركات الدفاع يختلف عن العديد من القطاعات الأخرى، حيث يتم تحقيق الأرباح غالباً بعد تسليم المنتجات، وليس عند توقيع العقود، ومع تأخر عمليات التسليم، تصبح الإيرادات المستقبلية أقل وضوحاً من حيث التوقيت، ما يخلق حالة من عدم اليقين. هذا الأمر يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم التوقعات، خاصة في ظل ارتفاع التكاليف وضغوط سلاسل الإمداد، التي قد تؤثر على

تحول  
تكنولوجي

تشهد طبيعة الحروب تحولاً كبيراً نحو استخدام تقنيات منخفضة التكلفة مثل الطائرات بدون طيار والأنظمة ذاتية التشغيل. هذا التحول قد يقلل من الاعتماد على الأنظمة التقليدية باهظة التكلفة التي تنتجها الشركات الكبرى. وفي حال لم تتمكن هذه الشركات من التكيف مع هذا التحول، فقد تواجه تحديات في الحفاظ على حصتها السوقية.

## تسعير مسبق للمخاطر

شهدت أسهم شركات الدفاع موجة صعود قوية قبل اندلاع النزاع الأخير، حيث ارتفعت بنحو 50% خلال العام السابق، مدفوعة بتوقعات زيادة الإنفاق العسكري والتوترات الجيوسياسية. هذا الارتفاع المسبق يعني أن جزءاً كبيراً من الأخبار الإيجابية تم تسعيره بالفعل، ما يجعل أي تطورات لاحقة غير قادرة على دفع الأسهم إلى مستويات أعلى بسهولة.

## ضبابية الميزانيات

إلى جانب العوامل التشغيلية، تلعب السياسة دوراً محورياً في تحديد اتجاه القطاع. فرغم طرح مقترحات لزيادة ميزانية الدفاع الأمريكية بشكل كبير، لا تزال هذه الخطط تواجه معارضة سياسية، ما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن حجم الإنفاق المستقبلي. هذا الغموض يجعل المستثمرين أكثر حذراً، خاصة أن القطاع يعتمد بشكل كبير على العقود الحكومية.

## ضغوط الإصلاح

تواجه شركات الدفاع ضغوطاً متزايدة من الحكومة الأمريكية لإصلاح أنظمة الشراء وتقليل التكاليف والتأخيرات. وقد تؤدي هذه الإصلاحات إلى تحسين الكفاءة على المدى الطويل، لكنها قد تضغط على الأرباح في المدى القصير.

كما أن الانتقادات المتعلقة بتجاوز الميزانيات وتأخير المشاريع تزيد من التدقيق على أداء الشركات، ما يؤثر على ثقة المستثمرين.

## إعادة توجيه السيولة

في ظل هذه التحديات، بدأ المستثمرون في تحويل أموالهم إلى قطاعات أخرى أكثر استقراراً أو استفادة مباشرة من الأزمة، مثل الطاقة والمرافق. هذا التحول يعكس تغييراً في أولويات الاستثمار، حيث يبحث المستثمرون عن عوائد أسرع وأكثر وضوحاً.

## فجوة التوقعات

تعكس الأسواق حالياً فجوة واضحة بين التوقعات النظرية والواقع العملي، حيث يعتقد البعض أن زيادة الإنفاق العسكري ستؤدي إلى ارتفاع فوري في الأرباح، بينما تشير البيانات إلى أن هذه الأرباح ستتحقق تدريجياً على مدى سنوات. هذه الفجوة تؤدي إلى تصحيح في الأسعار، مع تراجع التوقعات المبالغ فيها.

## دور سلاسل الإمداد

تلعب سلاسل الإمداد دوراً حاسماً في أداء شركات الدفاع، حيث تعتمد هذه الشركات على شبكة معقدة من الموردين. أي اضطراب في هذه الشبكة قد يؤدي إلى تأخير الإنتاج وزيادة التكاليف، ما يؤثر على الأداء المالي. ومع استمرار الضغوط العالمية على سلاسل التوريد، تظل هذه المخاطر قائمة.

## تأثير العقوبات

العقوبات الاقتصادية والسياسية تضيق طبقة إضافية من التعقيد، حيث قد تؤثر على قدرة الشركات على الوصول إلى بعض الأسواق أو الموردين. كما أن التوترات الجيوسياسية قد تؤدي إلى تغييرات مفاجئة في السياسات، ما يزيد من عدم اليقين.

## تغير سلوك المستثمرين

أصبح المستثمرون أكثر حذراً في التعامل مع أسهم الدفاع، حيث لم يعد الاعتماد على الأحداث الجيوسياسية كافياً لاتخاذ قرارات استثمارية. بدلاً من ذلك، يركز المستثمرون على الأساسيات المالية، مثل القدرة الإنتاجية وهوامش الربح، ما يعكس نضجاً في طريقة تقييم القطاع.

## آفاق المدى المتوسط

على المدى المتوسط، تبدو صورة قطاع الدفاع أكثر تعقيداً مما توحي به المؤشرات السطحية. فمن جهة، لا يزال الطلب العالمي على المعدات العسكرية والذخائر مدفوعاً بالتوترات الجيوسياسية وارتفاع مستويات الإنفاق الأمني لدى العديد من الدول، وهو ما يوفر قاعدة داعمة لأي تعاف محتمل. لكن في المقابل، يظل هذا التعافي مشروطاً بعوامل حاسمة، أبرزها إقرار زيادات واضحة ومستدامة في الميزانيات الدفاعية، وليس مجرد تعهدات سياسية قابلة للتأجيل أو التعديل.

إلى جانب ذلك، ستلعب قدرة الشركات على توسيع طاقتها الإنتاجية دوراً محورياً، خصوصاً في ظل الاختناقات الحالية في سلاسل التوريد ونقص العمالة المتخصصة. وإذا نجحت الشركات في الاستثمار بفعالية في خطوط الإنتاج والتكنولوجيا، فقد تتمكن من تقليص فجوة الطلب

المتراكم وتحويلها إلى إيرادات فعلية. ومع ذلك، يبقى التعافي رهيناً بمدى قدرة هذه الشركات على التكيف مع التحولات الهيكلية في الصناعة، بما في ذلك تغير طبيعة الحروب نحو تقنيات أكثر تقدماً، والضغوط التنظيمية والسياسية المتزايدة.

## قطاع تحت الاختبار

يمر قطاع الدفاع اليوم بمرحلة يمكن وصفها بأنها اختبار حقيقي لنموذجه التشغيلي وقدرته على تحقيق القيمة للمستثمرين. فبعد سنوات من الاعتماد على دورات إنفاق حكومي تقليدية، يجد نفسه الآن أمام تحدٍ مختلف يتمثل في تحويل الطلب المرتفع الذي يبدو قوياً على الورق إلى أرباح ملموسة ومستدامة على أرض الواقع. هذا التحول يضع الأداء التشغيلي في صدارة المشهد، حيث لم يعد كافياً الفوز بالعقود أو تسجيل طلبات شراء ضخمة، بل أصبح التنفيذ الفعلي، وكفاءة الإنتاج، وإدارة التكاليف، عوامل حاسمة في تحديد نجاح الشركات. كما أن المستثمرين باتوا أكثر حساسية لأي تأخير في التسليم أو تجاوز في التكاليف، ما يزيد الضغط على إدارات الشركات لإثبات قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ضمن جداول زمنية واقعية. وفي ظل هذه البيئة، قد نشهد تبايناً واضحاً في الأداء بين الشركات القادرة على التكيف سريعاً، وتلك التي تعاني من قيود تشغيلية مزمنة.

## معادلة معقدة

في المحصلة، يعكس أداء أسهم شركات الدفاع معادلة شديدة التعقيد، تتداخل فيها عدة عوامل متناقضة ظاهرياً. فمن ناحية، هناك طلب قوي ومتزايد مدفوع بالاعتبارات الأمنية العالمية، ومن ناحية أخرى، تواجه الشركات قيوداً إنتاجية حقيقية، إلى جانب ضغوط سياسية وتنظيمية قد تؤثر على وتيرة الإنفاق واتجاهاته. هذه المعادلة جعلت أسهم القطاع أقل ارتباطاً بالأحداث الجيوسياسية المباشرة، وأكثر حساسية لعوامل داخلية تتعلق بالكفاءة التشغيلية والقدرة على التنفيذ. فالسوق لم يعد يكتفي بتوقعات النمو المرتبطة بالأزمات، بل يركز بشكل متزايد على قدرة الشركات على تحويل هذه التوقعات إلى نتائج مالية فعلية.

وبينما يستمر الطلب على الأسلحة في الارتفاع، يظل السؤال الجوهرى قائماً: هل تستطيع شركات الدفاع سد الفجوة بين الطلب النظري والإنتاج الفعلي في الوقت المناسب؟ أم أن التحديات الحالية، من اختناقات سلاسل الإمداد إلى القيود الصناعية، ستبقى الأداء دون مستوى التوقعات، وتؤخر ترجمة هذا الطلب إلى أرباح مستدامة؟

ديناميكية  
السوق

تعكس تحركات السوق نمطاً معروفاً في الأسواق المالية يُعرف بـ«اشتر التوترو بيع الحرب». ففي بداية الأزمات، يتجه المستثمرون إلى شراء الأسهم الدفاعية توقعاً لزيادة الطلب، لكن مع تحول التوتر إلى صراع فعلي، تبدأ عمليات البيع لجني الأرباح. هذا النمط يفسر التراجع الحالي، حيث يرى المستثمرون أن الفرصة الاستثمارية قد تم استغلالها بالفعل خلال المرحلة السابقة.

انتقال السيولة إلى الطاقة والمرافق يقلص جاذبية القطاع الدفاعي

تحول الحروب نحو تقنيات منخفضة التكلفة يهدد النماذج التقليدية

ضبابية ميزانية الدفاع الأمريكية تترك قرارات المستثمرين

ديناميكية «اشتر التوترو بيع الحرب» تضغط على التقييمات

صعود سابق بنحو 50% يحذ من أي مكاسب إضافية للأسهم

فجوة الإنتاج تؤخر تحويل الطلب القياسي إلى أرباح فعلية

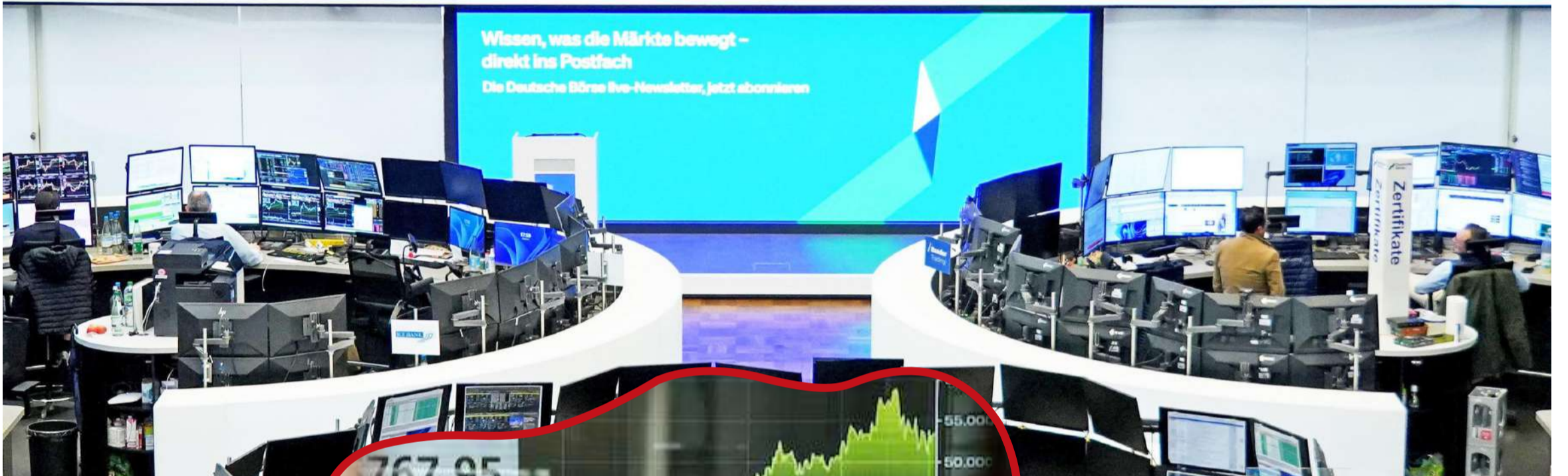
## صعود قياسي مدفوع بنتائج قوية لشركات التكنولوجيا والتصنيع

## آسيا تحلق بالأرباح القياسية... وأوروبا تترقب قرارات الفائدة

1 عمليات جني أرباح محتملة عند الحاجز النفسي 60 ألف نقطة

2 أسهم الذكاء الاصطناعي والروبوتات تقود موجة الصعود

3 «نيكاي» يسجل مستوى تاريخياً جديداً وسط تفاؤل الأرباح



السياسية، وتغير توقعات الفائدة. هذه التقلبات لا تعني بالضرورة ضعف الاتجاه العام، لكنها تعكس طبيعة الأسواق عند المستويات القياسية، حيث يصعب التوازن بين المشترين والبائعين أكثر حساسية.

## دور الصناديق

تلعب الصناديق الاستثمارية الكبرى دوراً متزايد الأهمية في توجيه حركة السوق، سواء من خلال ضخ استثمارات جديدة أو إعادة توزيع الأصول. ومع تزايد اهتمام هذه الصناديق بالأسواق الآسيوية، قد نشهد تدفقات إضافية تدعم استمرار الصعود. إلا أن أي تغيير في توجهات هذه الصناديق قد يؤدي أيضاً إلى تحركات سريعة في الاتجاه المعاكس.

## تأثير العملة

يبقى أداء الين الياباني عاملاً مؤثراً في مسار السوق، حيث يدعم ضعف العملة أرباح الشركات المصدر من خلال تعزيز تنافسيتها العالمية. وفي حال استمر هذا الاتجاه، فقد يشكل عامل دعم إضافي لأسهم الشركات الصناعية والتكنولوجية. أما في حال تحسن الين بشكل مفاجئ، فقد يفرض ذلك ضغوطاً على الأرباح ويؤثر على تقييمات الأسهم.

## نظرة مستقبلية

في النهاية، تعكس التحركات الحالية في السوق اليابانية مرحلة انتقالية مهمة، حيث تتقاطع العوامل الإيجابية المرتبطة بالأرباح والتكنولوجيا مع التحديات الناتجة عن البيئة العالمية المعقدة. وبين التفاؤل والحذر، يبقى الاتجاه المستقبلي مرهوناً بقدرة الشركات على الحفاظ على زخم النمو، واستقرار العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين.

## اتجاه السوق

في المحصلة، يعكس صعود «نيكاي» إلى مستويات قياسية توازناً دقيقاً بين التفاؤل بالأرباح والقلق من المخاطر الخارجية. وبينما تدعم العوامل الأساسية استمرار الصعود، فإن الأسواق تبقى عرضة لتقلبات قصيرة الأجل، خاصة في ظل التداخل بين العوامل الاقتصادية والسياسية. ويبقى السؤال المطروح: هل يستطيع هذا الزخم أن يتحول إلى اتجاه صاعد مستدام، أم أن الأسواق ستدخل مرحلة التصحيح المؤقت بعد هذه القفزة التاريخية؟



## السيولة المتدفقة

ساهمت السيولة العالمية في دعم الأسواق، حيث استمرت التدفقات الاستثمارية في البحث عن فرص نمو في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا والصناعة المتقدمة. ومع استمرار انخفاض العوائد الحقيقية في بعض الأسواق، يجد المستثمرون في الأسهم اليابانية خياراً جذاباً، خاصة مع تحسن الحوكمة وزيادة العوائد على حقوق المساهمين.

## رهان المستثمرين

يراهن المستثمرون حالياً على استمرار زخم الأرباح، خاصة مع تدفق المزيد من نتائج الأعمال خلال الأسبوع. هذا الرهان يعكس قناعة بأن المرحلة المقبلة قد تشهد إعادة تسعير للأسهم بناءً على الأداء الفعلي، وليس فقط على التوقعات. ومع ذلك، يبقى هذا الرهان محفوفاً بالمخاطر في حال جاءت النتائج دون التوقعات أو ظهرت مفاجآت سلبية.

## توسع الأرباح

مع استمرار موسم إعلان النتائج، تزداد التوقعات بأن يشهد السوق الياباني موجة إضافية من الدعم، خاصة إذا واصلت الشركات الكبرى تسجيل مفاجآت إيجابية. فكل إعلان يفوق التقديرات يعزز ثقة المستثمرين ويدفع بمزيد من السيولة إلى السوق، ما يخلق حلقة إيجابية تغذي نفسها، ومع ذلك، فإن حساسية السوق لأي خيبة أمل تبقى مرتفعة، ما يجعل مسار المؤشر مرتبطاً بشكل وثيق بجودة هذه النتائج.

سجلت الأسهم اليابانية انطلاقة تاريخية مع اختراق المؤشر «نيكاي» مستوى 60 ألف نقطة لأول مرة، في خطوة تعكس تحسناً عميقاً في ثقة المستثمرين تجاه آفاق أرباح الشركات اليابانية. ولم يكن هذا الصعود مجرد حركة فنية عابرة، بل جاء مدعوماً بتدفق نتائج مالية قوية من شركات كبرى، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والتصنيع المتقدم. هذا التحسن في الأداء المالي عزز من قناعة السوق بأن الشركات اليابانية باتت أكثر قدرة على تحقيق نمو مستدام، حتى في بيئة عالمية تتسم بالتقلبات وعدم اليقين.

## دعم عالمي

امتد تأثير الزخم الإيجابي من الأسواق الأمريكية، حيث أغلقت مؤشرات «وول ستريت» عند مستويات قياسية جديدة مدفوعة بنتائج قوية، خصوصاً في قطاع أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي. وأدى هذا الأداء إلى تعزيز شهية المخاطرة لدى المستثمرين العالميين، الذين وجدوا في الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها اليابان، فرصة لمواصلة الاستفادة من موجة النمو التكنولوجي. كما ساهم الترابط بين الأسواق في نقل هذا التفاؤل بسرعة، ما جعل الارتفاع في «نيكاي» جزءاً من موجة صعود عالمية أوسع.

## قيادة القطاع الصناعي

برزت أسهم الشركات المرتبطة بالأتمتة الصناعية والروبوتات كقائد رئيسي لموجة الصعود، حيث سجلت ارتفاعات حادة بعد إعلان نتائج مالية فاقت التوقعات بشكل واضح، ويعكس هذا الأداء الطلب المتزايد عالمياً على حلول التصنيع الذكي، في ظل سعي الشركات إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف عبر استخدام التكنولوجيا المتقدمة. كما أن التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل المصانع عزز من جاذبية هذه الشركات لدى المستثمرين، ما دفع بأسهمها إلى تحقيق مكاسب استثنائية.

## حاجز نفسي

رغم الزخم القوي، يظل مستوى 60 ألف نقطة علامة فارقة نفسية في السوق، وهو ما قد يدفع بعض المستثمرين إلى جني الأرباح بعد موجة الصعود الأخيرة، وعادة ما تشهد الأسواق عند هذه المستويات نوعاً من التردد، حيث تتزايد عمليات البيع قصيرة الأجل مقابل استمرار تدفقات الشراء.

4 «وول ستريت» تدعم المعنويات العالمية بنتائج قوية

5 مقترحات سياسية تخفف القلق الجيوسياسي مؤقتاً

6 أوروبا تترقب قرارات البنوك المركزية وسط ضغوط التضخم

## شلل هرمز وجمود واشنطن - طهران يدفعان الأسواق نحو تسعير المخاطر القصوى

## النفط عند قمة التوتر

1 برنت يقترب من 108 دولارات وسط  
علاوة مخاطر جيوسياسية مرتفعة

2 تعطل مضيق هرمز يخفض  
الإمدادات العالمية بأكثر من 10 %

يضيف طبقة إضافية من التعقيد على حركة السوق.

## تسارع التحول الطاقى

على المدى المتوسط، قد تدفع هذه الأزمة الدول إلى تسريع التحول نحو مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة المتجددة والهيدروجين. فارتفاع أسعار النفط وعدم استقرار الإمدادات يعززان من جاذبية الاستثمار في البدائل، خاصة في أوروبا وآسيا. ومع ذلك، يبقى هذا التحول تدريجياً، إذ لا تزال البنية التحتية العالمية تعتمد بشكل كبير على النفط، ما يعني أن تأثيره لن يكون فورياً لكنه قد يعيد تشكيل السوق خلال العقد المقبل.

## مخاطر التصعيد الإقليمي

رغم حالة الجمود الحالية، تبقى احتمالات التصعيد قائمة، خاصة في ظل وجود قوات عسكرية متعددة في المنطقة. أي تصعيد إضافي قد يؤدي إلى إغلاق أطول للمضيق أو توسيع نطاق الصراع ليشمل مناطق أخرى، وهو ما قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير من التوقعات الحالية. وفي المقابل، فإن أي اتفاق مفاجئ قد يؤدي إلى تراجع سريع في الأسعار، ما يجعل السوق في حالة ترقب دائم بين سيناريوهين متناقضين.

في المحصلة، تعكس أزمة النفط الحالية مزيجاً معقداً من العوامل السياسية والاقتصادية، حيث لم تعد الأسعار تتحرك فقط بناءً على العرض والطلب، بل أصبحت رهينة للتطورات الجيوسياسية. وبينما تستمر الأسعار فوق 100 دولار، يبقى السؤال الأهم: هل تقود الدبلوماسية إلى تهدئة الأسواق، أم أن العالم مقبل على مرحلة أطول من التقلبات الحادة في أسواق الطاقة؟

## شلل الملاحة في هرمز

هذا التعطل تسبب في خفض الإمدادات العالمية بنسبة لا تقل عن 10 %، وهو ما يشكل صدمة قوية للأسواق، خصوصاً في ظل اعتماد العديد من الدول الصناعية والناشئة على إمدادات الطاقة القادمة من الخليج. كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، ما انعكس بدوره على الأسعار النهائية للطاقة.

التطورات من احتمالات ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة.

## تحولات تجارة النفط

أدت أزمة مضيق هرمز إلى إعادة تشكيل خريطة تدفقات النفط عالمياً، حيث بدأت بعض الدول المستوردة، خصوصاً في آسيا، في البحث عن بدائل للإمدادات القادمة من الخليج. وبرزت إمدادات من الولايات المتحدة وأفريقيا كخيارات بديلة، رغم ارتفاع تكاليف الشحن وطول مسارات النقل. كما لجأت بعض الدول إلى السحب من المخزونات الاستراتيجية لتخفيف أثر الصدمة، وهو ما يعكس هشاشة الاعتماد المفرط على ممرات بحرية محددة.

## دور الصين والهند

تلعب الصين والهند دوراً محورياً في موازنة السوق خلال الأزمة، باعتبارهما من أكبر مستوردي النفط عالمياً. فبينما تواصل الصين استيراد النفط الإيراني بأسعار مخفضة عبر قنوات غير تقليدية، تسعى الهند إلى تنويع مصادرها لتقليل المخاطر. هذا التباين في الاستراتيجيات يعكس اختلاف أولويات الدول الكبرى، حيث توازن بين تأمين الإمدادات والحفاظ على العلاقات الجيوسياسية، ما

يمثل مضيق هرمز نقطة اختناق استراتيجية، حيث يمر عبره جزء كبير من صادرات النفط العالمية. ومع استمرار الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة وإيران، أصبحت حركة الملاحة شبه متوقفة، ما أدى إلى تعطيل تدفقات الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي.

حيث يتوقع أن ينخفض الاستهلاك ليتماشى مع العروض المحدود. هذا التراجع لا يأتي نتيجة تحسن في الكفاءة أو التحول إلى مصادر بديلة، بل كاستجابة قسرية لارتفاع الأسعار ونقص الإمدادات.

ويعني ذلك أن الاقتصاد العالمي قد يواجه ضغوطاً مزدوجة: من جهة ارتفاع تكاليف الطاقة، ومن جهة أخرى تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة تراجع الاستهلاك. وهذه المعادلة تعيد إلى الأذهان سيناريوهات أزمات الطاقة السابقة، ولكن في سياق عالمي أكثر تعقيداً.

## استقرار عند مستويات مرتفعة

رغم التقلبات اليومية، تشير التوقعات إلى أن أسعار النفط ستستقر عند مستويات مرتفعة نسبياً، تتراوح بين 100 و115 دولاراً للبرميل.

ويعكس هذا النطاق سعري قناة الأسواق بأن المخاطر الجيوسياسية لن تختفي في المدى القريب، بل ستظل عاملاً دائماً في تسعير النفط. كما يشير إلى أن أي انفراجة دبلوماسية قد تؤدي إلى تراجع الأسعار، لكنها لن تعيدها بالضرورة إلى مستويات ما قبل الأزمة بسرعة.

## تداعيات اقتصادية واسعة

امتدت آثار الأزمة إلى قطاعات متعددة، حيث أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، ما انعكس على أسعار السلع والخدمات. كما شهدت بعض الأسواق نقصاً في منتجات الطاقة مثل غاز البترول المسال، خاصة في آسيا، ما أثر على الأنشطة الصناعية والاستهلاكية.

كما اضطرت شركات الطيران إلى تقليص رحلاتها بسبب ارتفاع تكاليف الوقود، وهو ما يؤثر بدوره على قطاع السياحة والتجارة العالمية. وتزيد هذه

تشهد أسواق النفط العالمية واحدة من أكثر الفترات حساسية وتعقيداً في السنوات الأخيرة، حيث تداخلت العوامل الجيوسياسية مع اختناقات الإمدادات لتدفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة تتجاوز 100 دولار للبرميل. ويأتي هذا الارتفاع في ظل تعثر المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، واستمرار إغلاق مضيق هرمز، أحد أهم الشرايين الحيوية لنقل الطاقة في العالم، ما أدى إلى اضطرابات عميقة في تدفقات النفط والغاز وأعاد رسم ملامح السوق العالمية.

## تصعيد الأسعار

ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال تعاملات 27 أبريل 2026، حيث صعد خام برنت إلى نحو 108.5 دولاراً للبرميل، فيما تم تداول خام غرب تكساس الوسيط قرب 97 دولاراً، ورغم تراجع الأسعار قليلاً لاحقاً بعد ظهور مؤشرات على مقترح إيراني لإعادة فتح مضيق هرمز، فإن الاتجاه العام ظل صاعداً مدفوعاً بحالة عدم اليقين السياسي. هذا الارتفاع لا يعكس فقط نقص الإمدادات الفعلي، بل يعبر أيضاً عن تسعير الأسواق لمخاطر مستقبلية محتملة، حيث أصبحت الجغرافيا السياسية عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاهات الأسعار، ومع استمرار التوتر، يضيف المستثمرون علاوة مخاطر إلى الأسعار، ما يبقيها عند مستويات مرتفعة حتى في حال غياب نقص فوري في العروض.

## جمود دبلوماسي

على الصعيد السياسي، تبدو الأزمة في حالة جمود واضح، رغم الجهود الدبلوماسية المستمرة. فقد ألغت الولايات المتحدة زيارة كانت مقررة لمبعوثها إلى باكستان، التي تلعب دور الوسيط في المحادثات، في

## إعادة توازن الطلب

مع تراجع الإمدادات، بدأت الأسواق تشهد تحولاً تدريجياً في الطلب،

5

جمود المفاوضات  
رغم طرح  
مقترحات لإعادة  
فتح المضيق

4

نطاق سعري  
مرجح بين 100  
و115 دولاراً مع  
استمرار الأزمة

3

فقدان محتمل  
لنحو مليار برميل  
يضغط على  
توازن السوق

7 تحركات عسكرية وعقوبات تعمق  
الاضطراب وتعيد رسم خريطة الطاقة

6 تداعيات تضخمية تمتد إلى النقل  
والصناعة وسلاسل التوريد



التوترات ومخاطر التضخم تدعمه.. والفائدة المرتفعة تكبح اندفاعه

## الذهب في المنطقة الرمادية

تعثر مفاوضات واشنطن وطهران يعزز الطلب التحوطي على المعدن النفيس

2

المعدن يستقر قرب 4700 دولار رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية

1



## دور البنوك المركزية

تواصل البنوك المركزية لعب دور مهم في سوق الذهب، حيث تحتفظ بمستويات مرتفعة من الاحتياطيات كجزء من استراتيجيات تنويع الأصول. ومع ذلك، فإن وتيرة الشراء قد تشهد تباطؤاً في ظل الأسعار المرتفعة، ما قد يحد من الدعم الإضافي للسوق.

## سيناريوهات المرحلة المقبلة

تعتمد حركة الذهب في الفترة المقبلة على مسارين رئيسيين: تطورات المشهد الجيوسياسي، واتجاهات السياسة النقدية. ففي حال حدوث انفراجة في أزمة هرمز، قد يتراجع الطلب على الذهب، بينما قد يؤدي تصعيد أكبر إلى دفع الأسعار نحو مستويات قياسية جديدة. وفي المقابل، فإن أي إشارات على خفض الفائدة قد تعيد الزخم السعودي للذهب، بينما سيؤدي استمرار التشديد النقدي إلى إبقائه ضمن نطاق محدود.

## سوق عند مفترق طرق

تقف أسواق الذهب اليوم عند مفترق طرق حاسم، حيث تتوازن بين قوى متعارضة تجعل الاتجاه المستقبلي غير واضح. هذا التوازن قد يستمر لفترة، ما يعني أن السوق قد تدخل في مرحلة من التحركات الجانبية قبل تحديد اتجاه واضح.

## تحركات الدولار وتأثيرها

يلعب الدولار الأمريكي دوراً محورياً في تحديد اتجاه الذهب، إذ أن العلاقة العكسية بينهما لا تزال قائمة إلى حد كبير. ومع تراجع مؤشر الدولار بشكل طفيف خلال الفترة الأخيرة، حصل الذهب على دعم محدود، لكنه لم يكن كافياً لدفعه إلى اختراق مستويات جديدة. وفي حال عودة الدولار إلى مسار سعودي مدفوع بتشديد نقدي أو تدفقات استثمارية، فإن ذلك قد يشكل ضغطاً إضافياً على المعدن النفيس ويحد من أي مكاسب محتملة.

## الأسواق الناشئة والطلب الفعلي

في الأسواق الناشئة، خاصة في آسيا والشرق الأوسط، يظل الطلب الفعلي على الذهب عاملاً مهماً في دعم الأسعار، سواء لأغراض الاستثمار أو الاستخدامات التقليدية مثل المجوهرات، ومع ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، بدأ هذا الطلب يظهر إشارات تراجع نسبي، حيث يفضل المستهلكون تأجيل الشراء أو تقليل الكميات. ومع ذلك، يبقى هذا الطلب أكثر استقراراً مقارنة بالطلب الاستثماري، ما يمنح السوق قاعدة دعم نسبية.

## إعادة تسعير المخاطر العالمية

المسبوق، حيث لم يعد يتحرك وفق نمط تقليدي قائم على الأزمات فقط، بل أصبح مرتبطاً بشكل وثيق بالسياسات النقدية وتوقعات التضخم. وبينما يظل المعدن النفيس ملاذاً مهماً في أوقات الاضطراب، فإن قدرته على تحقيق مكاسب كبيرة تعتمد بشكل أساسي على مسار الفائدة العالمية. ويبقى السؤال الأهم: هل ينتصر الذهب كملأ آمن في زمن الأزمات، أم تواصل الفائدة المرتفعة كبح جماحه؟

تعكس حركة الذهب الحالية عملية أوسع لإعادة تسعير المخاطر في الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد الأزمات الجيوسياسية وحدها كافية لدفع الأسعار إلى الارتفاع الحاد، بل يجب أن تتزامن مع سياسات نقدية داعمة. هذا التغيير يشير إلى أن الأسواق أصبحت أكثر تعقيداً، وأن المستثمرين باتوا يوازنون بين عدة عوامل في آن واحد، ما يجعل تحركات الذهب أقل حدة وأكثر تدرجاً مقارنة بالفترات السابقة. يعكس أداء الذهب الحالي حالة من التعقيد غير

للدفع الأسعار إلى مستويات أعلى بشكل حاد، ما يعكس وجود عوامل أخرى تحد من صعود الذهب، وعلى رأسها السياسة النقدية.

## النفط والتضخم

ارتفاع أسعار النفط نتيجة الأزمة في هرمز أدى إلى زيادة مخاطر التضخم عالمياً، وهو ما يعقد مهمة البنوك المركزية. فبدلاً من التوجه نحو خفض أسعار الفائدة لدعم النمو، تجد نفسها مضطرة للحفاظ على مستويات مرتفعة أو حتى رفعها للسيطرة على التضخم.

هذا السيناريو يشكل ضغطاً مباشراً على الذهب، الذي لا يدر عائداً، ما يجعله أقل جاذبية مقارنة بالأصول ذات العائد مثل السندات.

## ضغط الفائدة

تُعد أسعار الفائدة العامل الأكثر تأثيراً في حركة الذهب خلال المرحلة الحالية. ومع توقعات بأن يتبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي نهجاً حذراً في خفض الفائدة، يظل الذهب تحت ضغط مستمر. وقد فقد المعدن النفيس نحو 10% من قيمته منذ اندلاع الصراع في فبراير، في إشارة واضحة إلى تأثير السياسة النقدية على السوق، رغم استمرار التوترات الجيوسياسية.

## سوق «ضائعة»

تشير تحليلات المؤسسات المالية إلى أن سوق الذهب تمر بحالة من الضبابية،

تشهد أسواق الذهب العالمية مرحلة معقدة تتداخل فيها العوامل الجيوسياسية مع السياسات النقدية، ما يضع المعدن النفيس في حالة «توازن هش» بين قوى متعارضة. ففي الوقت الذي تدفع فيه التوترات في الشرق الأوسط ومخاطر التضخم المستثمرين نحو الذهب كملأ آمن، تظل أسعار الفائدة المرتفعة عائقاً كبيراً أمام تحقيق موجة صعود قوية ومستدامة.

## استقرار حذر

استقرت أسعار الذهب بالقرب من مستوى 4700 دولار للأونصة خلال تعاملات الاثنين، بعد تقلبات حادة شهدتها الأسواق خلال الأسابيع الماضية. ويعكس هذا الاستقرار حالة من الترقب، حيث يوازن المستثمرون بين مخاطر التصعيد الجيوسياسي واحتمالات استمرار التشديد النقدي.

ورغم بقاء الأسعار عند مستويات تاريخية مرتفعة، فإن السوق لا يظهر زخماً صعودياً واضحاً، ما يشير إلى أن المستثمرين يتجنبون اتخاذ مراكز كبيرة في ظل غياب رؤية واضحة لمسار الأحداث.

## تأثير التوترات الجيوسياسية

جاء تعثر محادثات السلام بين الولايات المتحدة وإيران ليضيف طبقة جديدة من القلق إلى الأسواق، خاصة مع استمرار إغلاق مضيق هرمز وتعطل تدفقات الطاقة. هذه التطورات عززت من الطلب على الأصول الآمنة، وفي مقدمتها الذهب، الذي يُنظر إليه تقليدياً كملأ آمن في أوقات الأزمات. ومع ذلك، فإن هذا الدعم لم يكن كافياً

بعوامل متعددة.

الأسعار المرتفعة وإعادة توزيع الأصول.

حيث يفتقر المستثمرون إلى الثقة الكافية لاتخاذ قرارات كبيرة. فالطلب الفعلي متباين، والاستثمارات المؤسسية الكبرى تفضل الانتظار على الهامش.

هذه الحالة تعكس صعوبة التنبؤ باتجاه السوق، في ظل تضارب العوامل المؤثرة بين دعم جيوسياسي وضغط نقدي.

## تغير سلوك المستثمرين

في ظل هذه الظروف، يتجه المستثمرون إلى استراتيجيات أكثر حذراً، حيث يتم تقليل التعرض للأصول عالية المخاطر، مع الاحتفاظ بجزء من المحافظ في الذهب كتحوط. كما أن بعض الصناديق السيادية بدأت في إعادة تقييم مخصصاتها من الذهب، وهو ما ظهر في قرار أندريجان بيع 22 طناً من احتياطياتها خلال الربع الأول من العام، في خطوة تعكس الاستفادة من

## تدفقات استثمارية متقلبة

تشهد صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب تحركات متباينة، حيث تتدفق الاستثمارات إليها في فترات التوتر، لكنها تتراجع سريعاً مع أي إشارات على استقرار سياسي أو تشديد نقدي. هذه التقلبات تعكس حساسية المستثمرين للأخبار قصيرة الأجل، ما يزيد من حدة التذبذب في الأسعار.

## علاقة معقدة مع النفط

أحد أبرز التحولات في السوق هو العلاقة المتغيرة بين الذهب والنفط. فبينما كان يُتوقع أن يستفيد الذهب من ارتفاع أسعار النفط، تشير البيانات إلى وجود ارتباط سلبي في بعض الفترات، ما يعكس تعقيد التفاعلات بين الأسواق المختلفة.

هذا الارتباط يعزز فكرة أن الذهب لم يعد مجرد ملاذ آمن تقليدي، بل أصبح جزءاً من منظومة مالية أكثر تعقيداً



3 صدمة النفط ترفع مخاطر التضخم وتحد من احتمالات خفض الفائدة

تأثر

4 فقدان الذهب نحو 10% منذ فبراير يعكس ضغوط السياسة النقدية

5 البنوك المركزية والمستثمرون الكبار يلتزمون الحذر في مراكزهم

الذهب كأداة تحوط مؤسسية

كامل، بل تدمجه مع أدوات أخرى مثل السندات والسلع. هذا التحول يعكس تطور النظرة إلى الذهب من أصل مستقر إلى جزء من استراتيجية تنويع أوسع، ما يقلل من حساسيته للأحداث الفردية.

على مستوى المؤسسات، لا يزال الذهب يُستخدم كأداة تحوط ضمن المحافظ الاستثمارية، خاصة في ظل تزايد عدم اليقين العالمي. إلا أن هذا الدور أصبح أكثر مرونة، حيث لا تعتمد المؤسسات عليه بشكل

6 مبيعات أذربيجان من الذهب تكشف تغير سلوك الصناديق السيادية

تفاؤل جيوسياسي يعيد ضبط شهية المخاطر ويكشف هشاشة الصعود السريع

# «بتكوين» تفقد الزخم قرب 80 ألف دولار

حاجز 80 ألف دولار يتحول إلى منطقة تصريف وضغط بيعي مكثف

2

تراجع إلى 77.6 ألف دولار بعد بلوغ أعلى مستوى في 12 أسبوعاً

1



تدخل عملة بتكوين مرحلة أكثر تعقيداً من دورتها الحالية، حيث لم يعد الاتجاه الصعودي الذي ساد خلال الأسابيع الماضية قادراً على الاستمرار بالوتيرة نفسها، في ظل تزايد المؤثرات الخارجية، سواء الجيوسياسية أو النقدية. فبعد موجة صعود قوية دفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها في نحو ثلاثة أشهر، بدأت العملة المشفرة الأكبر عالمياً تفقد جزءاً من زخمها، مع تحول مفاجئ في سلوك المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر.

## انعكاس سريع في الاتجاه

سجلت بتكوين تراجعاً إلى نحو 77,600 دولار بعد أن لامست مستوى 79,488 دولاراً، وهو أعلى مستوى لها منذ نهاية يناير. هذا التراجع، رغم محدوديته النسبية، يعكس تحولاً سريعاً في المزاج العام للسوق، حيث لم تتمكن الأسعار من تثبيت نفسها فوق مستويات المقاومة الرئيسية. ويشير هذا الأداء إلى أن السوق باتت أكثر حساسية لأي أخبار خارجية، خاصة تلك المرتبطة بالجغرافيا السياسية، وهو ما يختلف عن الفترات السابقة التي كانت تتحرك فيها بتكوين بشكل أكثر استقلالية.

## زخم سابق لا يزال قائماً

رغم التراجع الأخير، لا يمكن تجاهل الأداء القوي الذي سجلته بتكوين خلال شهر أبريل، حيث ارتفعت بنحو 16%، وهو ما يضعها على مسار تحقيق أفضل أداء شهري منذ نحو عام. هذا الارتفاع جاء مدفوعاً بعوامل عدة، أبرزها عمليات تغطية المراكز المكشوفة، حيث اضطر المتداولون الذين راهنوا على هبوط الأسعار إلى شراء العملة لإغلاق مراكزهم، ما أدى إلى دفع الأسعار نحو الأعلى بشكل متسارع.

## عودة المؤسسات إلى السوق

من أبرز التطورات التي دعمت صعود بتكوين خلال الفترة الأخيرة، عودة المستثمرين المؤسسيين إلى السوق، بعد فترة من الحذر. فقد شهدت صناديق بتكوين الفورية المتداولة في البورصات الأميركية تدفقات قوية بلغت نحو 2.5 مليار دولار خلال أبريل، ما يعكس تجديد الاهتمام بالأصول الرقمية.

هذه التدفقات تعطي إشارات إيجابية على المدى المتوسط، إذ تعزز من عمق السوق وتقلل من تأثير المضاربات قصيرة الأجل، لكنها في الوقت ذاته لا تمنع حدوث تصحيحات مؤقتة.

## رهانات الشركات الكبرى

في سياق متصل، برزت استثمارات الشركات الكبرى كعامل دعم رئيسي، حيث قامت شركة «ستراتيجي» بضح نحو 3.9 مليار دولار في بتكوين خلال شهر واحد، في خطوة تعكس ثقة متزايدة في مستقبل العملة. هذه التحركات تشير إلى تحول تدريجي في نظرة الشركات إلى العملات الرقمية، من أصول مضاربة إلى مكونات أساسية في استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل.

## تأثير السياسة النقدية

تبقى السياسة النقدية العامل

كما أن دخول المؤسسات المالية الكبرى إلى السوق ساهم في هذا الارتباط، حيث أصبحت قرارات الاستثمار في بتكوين جزءاً من استراتيجيات أوسع تشمل مختلف فئات الأصول.

## إعادة تسعير شاملة

تمر الأسواق حالياً بمرحلة إعادة تسعير للمخاطر، حيث يعيد المستثمرون تقييم مراكزهم في ظل تغير المعطيات. هذا التقييم لا يقتصر على العملات الرقمية، بل يشمل مختلف الأصول، ما يخلق بيئة متقلبة تتسم بعدم اليقين.

وفي هذا السياق، تصبح بتكوين جزءاً من صورة أوسع، حيث تتأثر بالعوامل نفسها التي تحرك الأسواق العالمية.

## دور المستثمر الفردي

رغم تزايد دور المؤسسات، لا يزال

المستثمر الفردي يلعب دوراً مهماً في سوق بتكوين، خاصة في فترات التقلبات. ومع ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، يزداد الإقبال من قبل الأفراد، لكن هذا الإقبال غالباً ما يكون متأخراً، ما يعرضهم لمخاطر الدخول عند قمم السوق. وهذا السلوك يعزز من دور الدورات النفسية في تحديد اتجاه السوق، حيث تتكرر أنماط الخوف والطمع بشكل واضح.

## آفاق المدى المتوسط

أما على المدى المتوسط، فتظل التوقعات إيجابية نسبياً، مدعومة بالطلب المؤسسي والتبني المتزايد للعملات الرقمية. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه يبقى مشروطاً باستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وبتحسن بيئة السيولة العالمية.

سوق عند نقطة تحول

تقف بتكوين اليوم عند نقطة تحول حاسمة، حيث يتحدد مسارها المستقبلي بناءً على تفاعل مجموعة معقدة من العوامل. فبينما يوفر الطلب المؤسسي قاعدة دعم قوية، تظل التقلبات قصيرة الأجل سمة أساسية للسوق.

وتعكس تحركات بتكوين الحالية مرحلة انتقالية من الصعود السريع إلى التوازن الحذر، حيث لم تعد المكاسب مضمونة كما في السابق، وأصبح المستثمرون أكثر انتقائية في قراراتهم. وبين التفاؤل الحذر والضغط المتزايدة، يبقى السؤال الأهم: هل تنجح بتكوين في اختراق حاجز 80 ألف دولار، أم تدخل مرحلة تصحيح أعمق تعيد تشكيل السوق من جديد؟

تفاؤل بشأن إيران يدفع المستثمرين لإعادة موازنة الأصول عالية المخاطر

تدفقات صناديق بتكوين الفورية تتجاوز 2.5 مليار دولار خلال شهر

استثمارات مؤسسية ضخمة بقيمة 3.9 مليار دولار تعزز القاعدة السعرية

## التوقعات قصيرة الأجل

على المدى القصير، من المرجح أن تستمر بتكوين في التحرك ضمن نطاق عرضي بين 75 و80 ألف دولار، مع محاولات متكررة لاختراق مستوى المقاومة. نجاح هذا الاختراق يعتمد على توفر محفزات قوية، مثل تدفقات استثمارية جديدة أو تراجع في أسعار الفائدة.

في المقابل، فإن كسر مستويات الدعم قد يؤدي إلى تصحيح أعمق، خاصة إذا تراجعت شهية المخاطرة بشكل أكبر.

## سيولة عالية... وتقلبات حادة

تعكس تحركات السوق الحالية مستوى مرتفعاً من السيولة، حيث تؤدي التدفقات الكبيرة إلى تضخيم التحركات السعرية. فالدخول والخروج السريع للأموال يخلق موجات من الصعود والهبوط، ما يزيد من صعوبة التنبؤ بالاتجاهات قصيرة الأجل.

هذا الواقع يجعل السوق أكثر ملاءمة للمتداولين المحترفين، في حين يواجه المستثمرون الأفراد تحديات أكبر في إدارة المخاطر.

## مسار التحول في الاقتصاد الصيني 11

## اختلال معادلة النمو بين التوسع الاستثماري وتراجع الكفاءة الاقتصادية

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية. وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

شهدت الصين خلال السنوات الأخيرة تحولات مالية لافتة، كان أبرزها بروز إصلاحات وابتكارات انطلقت من القاعدة المحلية وصعدت تدريجياً إلى قمة النظام المالي. هذه التحركات لم تكن عشوائية، بل أسهمت بشكل مباشر في تخفيف القيود التمويلية، خصوصاً أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة. فخلال فترة قصيرة نسبياً، أعادت الحكومات المحلية إحياء مناطق التبادل المالي بوتيرة تُشبه ما حدث في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.

ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، تكثفت الجهود لمعالجة فجوة التمويل، حيث سارعت الحكومات إلى إنشاء منظومة متنوعة من المؤسسات المالية المحلية، شملت شركات الإقراض الصغير وغيرها من الأدوات التمويلية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل انضمت البنوك التجارية والزراعية، إلى جانب تعاونيات الائتمان الريفي الخاضعة لإدارة محلية، إلى موجة الابتكار المالي، ما وسَّع نطاق الخدمات المالية بشكل غير مسبوق. ووفق تحليلات الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، تحولت مؤسسات مالية كانت شبه مجهولة قبل سنوات إلى لاعبين رئيسيين في تقديم الخدمات المصرفية منذ عام 2009.

## اللامركزية المالية

في ظل هذا التوسع، برزت آثار واضحة لسياسات اللامركزية المالية والنقدية، حيث ارتفعت مستويات الرفح المالي بشكل ملحوظ، بالتوازي مع زيادة الإقبال على قطاع العقارات. هذا التوسع، رغم دوره في دعم النمو، كشف في الوقت ذاته عن مخاطر مالية كامنة بدأت تتضح تدريجياً.

ويرتكز التحليل هنا على أحد أهم ملامح هذا النظام، وهو الاعتماد الكبير على الأراضي كمصدر للإيرادات. فخلال الفترة بين 2003 و2011، أظهرت البيانات تبايناً واضحاً في مرونة الإيرادات المرتبطة بالأراضي بين الأقاليم الصينية. ففي مناطق وسط وغرب الصين الأقل تطوراً، مثل يونان وشانشي وقانسو، تراوحت العوائد بين 4 و5 مليارات يوان لكل كيلومتر مربع. في المقابل، انخفضت هذه العوائد في المناطق الشرقية الأكثر تقدماً، مثل شانغونغ وغوانغدونغ، إلى نحو ملياري يوان فقط.

هذا التفاوت لا يعكس اختلافاً جغرافياً فحسب، بل يكشف عن حقيقة هيكلية مهمة: كلما ارتفع مستوى التنمية في منطقة ما، تراجعت القدرة على تحقيق عوائد مرتفعة من الأراضي. ومع الاستنزاف التدريجي للموارد الأرضية في المناطق الأقل تطوراً، يتزايد الضغط على هذا النموذج، ما يضع حدوداً واقعية لاستمراره على مستوى الصين ككل.

## القروض ورهن الأراضي

وإذا كانت الإيرادات المرتبطة بالأراضي تكشف جانباً من الصورة، فإن القروض تمثل الوجه الآخر لهذا الاعتماد. فعند استخدام القروض كمؤشر لقياس عمق العلاقة بين التمويل والأراضي، تتضح صورة لا تقل دلالة عن تحليل الإيرادات.

فاستناداً إلى بيانات المقاطعات خلال الفترة 2003-2011، يظهر أن مرونة القروض المرتبطة بالأراضي كانت مرتفعة في البداية، لكنها بدأت



## تفاوت الأداء الاقتصادي بين الأقاليم والتنمية غير المتوازنة

## حدود النمو المعتمد على الأصول والتحول نحو الاستدامة

يعتمد بشكل كبير على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

ورغم أن نسبة مرونة الناتج المحلي المرتبطة بالاستثمارات تبلغ نحو 0.74، فإنها تسجل تراجعاً تدريجياً، ولا ينبغي تفسير هذا التراجع على أنه انكماش اقتصادي، بل يعكس تحولات

## اقتصاد «الين واليانغ»

تعمد على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

ورغم أن نسبة مرونة الناتج المحلي المرتبطة بالاستثمارات تبلغ نحو 0.74، فإنها تسجل تراجعاً تدريجياً، ولا ينبغي تفسير هذا التراجع على أنه انكماش اقتصادي، بل يعكس تحولات

تعمد على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

يعتمد بشكل كبير على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

ورغم أن نسبة مرونة الناتج المحلي المرتبطة بالاستثمارات تبلغ نحو 0.74، فإنها تسجل تراجعاً تدريجياً، ولا ينبغي تفسير هذا التراجع على أنه انكماش اقتصادي، بل يعكس تحولات

تعمد على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

ورغم أن نسبة مرونة الناتج المحلي المرتبطة بالاستثمارات تبلغ نحو 0.74، فإنها تسجل تراجعاً تدريجياً، ولا ينبغي تفسير هذا التراجع على أنه انكماش اقتصادي، بل يعكس تحولات

تعمد على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

يعتمد بشكل كبير على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

ورغم أن نسبة مرونة الناتج المحلي المرتبطة بالاستثمارات تبلغ نحو 0.74، فإنها تسجل تراجعاً تدريجياً، ولا ينبغي تفسير هذا التراجع على أنه انكماش اقتصادي، بل يعكس تحولات

تعمد على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

ورغم أن نسبة مرونة الناتج المحلي المرتبطة بالاستثمارات تبلغ نحو 0.74، فإنها تسجل تراجعاً تدريجياً، ولا ينبغي تفسير هذا التراجع على أنه انكماش اقتصادي، بل يعكس تحولات

تعمد على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

يعتمد بشكل كبير على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

ورغم أن نسبة مرونة الناتج المحلي المرتبطة بالاستثمارات تبلغ نحو 0.74، فإنها تسجل تراجعاً تدريجياً، ولا ينبغي تفسير هذا التراجع على أنه انكماش اقتصادي، بل يعكس تحولات

تعمد على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

ورغم أن نسبة مرونة الناتج المحلي المرتبطة بالاستثمارات تبلغ نحو 0.74، فإنها تسجل تراجعاً تدريجياً، ولا ينبغي تفسير هذا التراجع على أنه انكماش اقتصادي، بل يعكس تحولات

تعمد على هذين العاملين، مع وجود مؤشرات إحصائية مقبولة تعزز موثوقية هذه العلاقة. غير أن التعمق في التفاصيل يكشف اتجاهاً مهماً يتمثل في التراجع التدريجي لمرونة الناتج المحلي المرتبطة بالأراضي، في نمط يعكس الضغوط نفسها التي ظهرت في النظام المالي. ففي المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة مثل غوانغدونغ، يبلغ الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع نحو 150 مليون يوان، في حين يصل في مناطق أقل تطوراً إلى مستويات أعلى نسبياً، ما يعكس تفاوت الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأرض.

أما على مستوى الاستثمارات، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي الأقاليم المتقدمة اقتصادياً مثل تشجيانغ وجيانغسو وشانغونغ، يحقق كل 100 مليون يوان من الاستثمارات نمواً يقارب 200 مليون يوان في الناتج المحلي، ما يعكس كفاءة مرتفعة في توظيف رأس المال. في المقابل، تنخفض هذه الكفاءة في مناطق مثل منغوليا الداخلية ويونان، حيث لا يتجاوز العائد 50 مليون يوان لنفس حجم الاستثمار.

منذ عام 2003، ومع تراجع القيود المالية واتساع اللامركزية النقدية ضمن نظام موجه نحو التنمية، تعمقت اللامركزية المالية، ما دفع الحكومات المحلية إلى التوسع في تعظيم إجمالي الناتج المحلي دون وجود ضوابط كافية تضبط هذا المسار.

## حين يتحول النمو إلى عبء

تعكس المؤشرات السابقة حالة من الإفراط في «طاقة اليانغ»، أي النمو المدفوع بالأراضي والاستثمار، وهو ما أدى إلى نتائج عكسية تمثلت في تراجع الاستدامة. ومع اعتماد الناتج المحلي على موارد محدودة، أصبح هذا النمو أكثر هشاشة مع مرور الوقت.

وفي هذا السياق، برزت مفارقة لافتة: رغم الرهان الكبير على التحضر كمحرك جديد للنمو، لم تتحقق الشروط الأساسية التي تجعل منه عاملاً فعالاً في دفع الاقتصاد.

## التحضر بين النظرية والواقع

من حيث المبدأ، يُعد التحضر أحد أهم محركات الاقتصاد، لارتباطه المباشر بالتجمعات السكانية، التي تخلق ديناميكيات قوية على جانبي العرض والطلب.

فعلى مستوى العرض، يسهم التركيز السكاني في رفع كفاءة الإنتاج، وتعزيز الابتكار، وتسريع التقدم التكنولوجي، ما يؤدي إلى انخفاض التكاليف.

وعلى مستوى الطلب، يؤدي التوسع السكاني إلى زيادة الحاجة للخدمات العامة، ما يحفز الاستثمار فيها ويخلق طلباً إضافياً على مختلف القطاعات.

لكن المفارقة الأبرز في الحالة الصينية، أن التوسع العمراني لم يقترن بزيادة الكثافة السكانية، بل العكس تماماً. فبعد أن بلغت الكثافة نحو 180 ألف نسمة لكل كيلومتر مربع في عام 2002، بدأت في التراجع التدريجي لتصل إلى نحو 160 ألف نسمة بحلول عام 2011.

## إعادة توازن النمو

لا يعكس تراجع الكثافة السكانية مجرد تغير ديموغرافي، بل يكشف عن خلل هيكلي في نموذج النمو، حيث لم يعد التحضر—في ظل النظام القائم على الأراضي قادراً على أداء دوره التقليدي كمحرك اقتصادي.

وبالعودة إلى المؤشرات التي استعرضها التحليل، يتضح أن استمرار الاعتماد على الأراضي والاستثمارات كركيزتين أساسيتين للنمو يضع الاقتصاد أمام حدود متزايدة، ويقلص من كفاءة هذا المسار مع مرور الوقت.

وفي ضوء ذلك، تبدو الحاجة ملحة لإعادة صياغة النموذج الاقتصادي بما يعيد التوازن بين التوسع والاستدامة، ويستعيد الانسجام بين قوى النمو والاستقرار، بما يؤسس لمسار تنموي أكثر استدامة على المدى الطويل.

غير أن الانتقال إلى هذا المستوى من الحضور الدولي يتطلب شروطاً مسبقة معقدة، تمتد إلى أبعاد اقتصادية ومالية وسياسية وحتى عسكرية. وهنا تتباين الرؤى؛ فبينما يرى بعض الباحثين أن اليوان في طريقه لمزاحمة الدولار واليورو في النظام العالمي، يذهب آخرون إلى الحذر من الإفراط في التفاؤل، معتبرين أن إدماجه الكامل في منظومة العملات الاحتياطية ما زال يواجه تحديات بنوية كبيرة.

وفي هذا السياق، تبرز الدعوات إلى تحرير حساب رأس المال بشكل سريع وكامل، وهو ما يثير نقاشاً واسعاً حول المخاطر المحتملة لهذه الخطوة في ظل التجارب التاريخية للأسواق المالية.

ومن هنا، يصبح استحضار تجربة تدويل الين الياباني أمراً ذا دلالة مهمة. فقد بدأ تدويل الين رسمياً في عام 1984، في سياق تداخلت فيه عوامل دولية ومحلية؛ إذ رأت الولايات المتحدة في ذلك فرصة لتعزيز تحرير الأسواق اليابانية وربطها بالنظام المالي العالمي، بينما كانت اليابان مدفوعة بصعود اقتصادي قوي ورغبة في تعزيز مكانة عملتها في مواجهة هيمنة الدولار. وقد اتسمت تجربة تدويل الين بمزيج من «الترغيب» و«الترهيب»، غير أن عنصر الترغيب كان الأبرز، مدفوعاً بحالة من التفاؤل بشأن مستقبل الاقتصاد الياباني وإمكاناته في النظام المالي العالمي. وهي تجربة تسنحز اليوم بوصفها مرجعاً تحليلياً لفهم مسارات تدويل العملات الكبرى، وحدود الطموحات النقدية في مواجهة تعقيدات النظام المالي الدولي.

## تدويل اليوان بين الطموح العالمي وتحديات التجربة التاريخية

أطلقت الصين عملية تدويل اليوان، أو ما يُعرف في الأوساط الرسمية بـ«دفع استخدام اليوان عبر الحدود»، في سياق يعكس عدم الرضا عن هيمنة الدولار الأمريكي في النظام النقدي العالمي، خاصة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وقد جاءت هذه الخطوة مدفوعة بطموحات اقتصادية متصاعدة ورغبة في تعزيز مكانة العملة الصينية على الساحة الدولية.

وقد دعم البنك الدولي هذا الاتجاه في تقريره عام 2011، حيث أشار إلى احتمال تحول النظام النقدي العالمي بحلول عام 2025 إلى نظام متعدد العملات الاحتياطية، يقوم على الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني (الرنمينبي)، وفي أكتوبر 2013، أشار تقرير مشترك صادر عن البنك الدولي

ونظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك SWIFT إلى أن حصة استخدام اليوان في المدفوعات العالمية بلغت نحو 8.66%، ما وضعه في المرتبة الثانية عالمياً بعد الدولار الأمريكي من حيث الاستخدام في التسوية والتقييم، وهو ما عزز التصور بأن اليوان بدأ يرسخ مكانته كعملة دولية رئيسية. ومع ذلك، فإن بلوغ هذا السيناريو المتفائل لا يعني بالضرورة تجاوز ما يُعرف بـ«معضلة تريفين» المرتبطة بهيمنة الدولار، ولا يضمن تلقائياً تحول اليوان إلى عملة مستقرة مهيمنة. فحتى في حال تعاضل دوره، فإن ذلك قد يترتب عليه مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة للصين، لكنه في المقابل يفرض عليها أعباء إضافية، أبرزها تحمل تدفقات رأس المال الحرة، وتزايد المسؤوليات المرتبطة بالدور النقدي العالمي.

## اضطرابات المناخ وتراجع الإنتاج يربكان الأسواق

# صناعة الشوكولاتة تحت ضغط مزدوج



تشهد صناعة الشوكولاتة العالمية، المرتبطة بشكل مباشر بإنتاج الكاكاو، مرحلة دقيقة من التحولات الهيكلية في سلاسل الإمداد والتصدير، وذلك في ظل تقلبات حادة في الإنتاج العالمي خلال السنوات الأخيرة، وتغيرات ملحوظة في الطلب والأسواق الاستهلاكية، وفق بيانات حديثة صادرة عن منظمة الكاكاو الدولية (ICCO) وتقارير صناعية عالمية.

وبحسب أحدث التقديرات، فإن حجم الإنتاج العالمي من الكاكاو، وهو المكون الأساسي لصناعة الشوكولاتة، يتراوح خلال موسم 2024-2025 بين 4.7 و 4.8 ملايين طن، مع تسجيل تحسن نسبي مقارنة بالانخفاض الحاد الذي شهده الموسم السابق، لكنه لا يزال أقل استقراراً من مستويات ما قبل الأزمة.

### من العجز إلى الفائض

تشير البيانات الرسمية إلى أن سوق الكاكاو مرّ خلال موسم 2023/2024 بعجز كبير بلغ نحو 489 ألف طن، نتيجة انخفاض الإنتاج العالمي إلى حوالي 4.36 ملايين طن مقابل طلب أعلى من المتوقع.

لكن مع موسم 2024/2025، بدأت السوق في التحول التدريجي، حيث ارتفع الإنتاج العالمي إلى نحو 4.728 ملايين طن، بينما سجلت عمليات طحن الكاكاو (مؤشر الطلب الصناعي

على الشوكولاتة) حوالي 4.606 ملايين طن، ما أدى إلى تسجيل فائض عالمي محدود يقدر بنحو 75 ألف طن.

ويعكس هذا التحول انتقال السوق من مرحلة العجز إلى مرحلة التوازن الهش، دون الوصول إلى استقرار كامل في الإمدادات.

### العوامل المؤثرة

يرتبط إنتاج الشوكولاتة عالمياً بشكل مباشر بإنتاج الكاكاو، الذي يتركز بشكل أساسي في دول غرب أفريقيا، وعلى رأسها: ساحل العاج

(أكبر منتج عالمي)، غانا، إضافة إلى إندونيسيا، البرازيل، ونيجيريا.

وقد تأثر الإنتاج خلال السنوات الأخيرة بعدة عوامل رئيسية، أبرزها: التغيرات المناخية (أمطار غزيرة وجفاف متكرر)، انتشار أمراض المحاصيل الزراعية، ضعف البنية التحتية الزراعية في بعض الدول المنتجة، تقلبات أسعار السوق العالمية.

وفي ساحل العاج، أكبر منتج عالمي، تشير التقديرات إلى أن بعض المواسم شهدت انخفاضاً في الإنتاج بنسبة وصلت إلى 40% مقارنة بالمتوسط التاريخي في بعض المناطق الزراعية.

## معلومة ورقم

11.75  
مليار دولار

وافقت شركة صن فارما للصناعات الدوائية المحدودة على الاستحواذ على شركة أورغانون وشركائها في صفقة يرجح أن تكون من أكبر صفقات الاستحواذ الخارجية في الهند على الإطلاق، إذ ستدفع صن فارما 14 دولاراً نقداً للسهم الواحد من أسهم أورغانون، مما يرفع القيمة السوقية للشركة إلى 11.75 مليار دولار.

## الاتحاد الأوروبي يقيد الوصول للمحتوى الإلكتروني بالتحقق من العمر

مواطنيها بنسخة وطنية من التطبيق، موضحة أن النموذج صار حالياً «جاهزاً من الناحية التقنية». يهدف التطبيق إلى تمكين التحقق من سن المستخدم بشكل مجهول، بدون تخزين بيانات شخصية له مثل الاسم أو تاريخ الميلاد.

ولذلك، يمكن للمستخدم تصوير بطاقة هويته أو جواز سفره، واستخدام الكاميرا الأمامية لهاتفه لعمل مسح لوجهه.

ويقوم التطبيق بمطابقة البطاقتين، ثم تخزين المعلومات الكافية فقط من بطاقة الهوية، لتحديد ما إذا كان الشخص قد تجاوز سناً معينة.

وفي حال كان المستخدم يرغب بعد ذلك في الوصول إلى مواقع أو محتوى مقيد بالعمر، يمكن للتطبيق تأكيد ما إذا كان مسموحاً له القيام بذلك.

تسبب الجدل العالمي بشأن حماية الأطفال والشباب بالنسبة لاستخدام الإنترنت، والذي كان قد أشعله قرار الحظر الذي فرضته أستراليا على استخدام المراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي، في دفع المسؤولين بالاتحاد الأوروبي إلى تطوير تطبيق رسمي للتحقق من عمر المستخدم.

وقد تم تصميم التطبيق لكي يتم نشره في أرجاء الاتحاد الأوروبي، حيث أن لديه القدرة على تغيير تجربة استخدام الإنترنت بشكل كبير لجميع المستخدمين، من خلال عدم إتاحة المحتوى الإلكتروني، مثل المواد الإباحية أو أفلام الرعب، إلا بعد التحقق من عمر المستخدم.

وتحت رئاسة المفوضية الأوروبية، أرسولا فون دير لاين، الدول الأعضاء في التكتل على تزويد

## درشة اقتصادية

### تحول الإنفاق الشهري إلى نمط خفي يعيد تشكيل علاقة المستهلك بالمال

# اقتصاد الاشتراكات... راحة رقمية أم استنزاف مالي صامت؟

1 المستخدم يدير 5 - 7 اشتراكات ويقلل إنفاقه الحقيقي حتى 50%  
2 إرهاق تعدد الاشتراكات 40% - 55% من المستهلكين يعانون

### ضغط متزايد

نتيجة لذلك، بدأ العديد من المستهلكين يشعرون بالإرهاق من كثرة الاشتراكات، حيث تشير التقديرات إلى أن ما بين 40% و 55% منهم يعانون من هذا العبء. هذا الشعور يعكس فجوة بين القيمة الفعلية للخدمات والاستخدام الحقيقي لها، ما يدفع البعض لإعادة تقييم أولوياتهم المالية.

### استراتيجية الشركات

في المقابل، تركز الشركات بشكل متزايد على استراتيجيات الاحتفاظ بالمشتركين بدلاً من جذب مستخدمين جدد، نظراً لانخفاض تكلفة الاحتفاظ مقارنة بالاكتساب. ويتم ذلك من خلال تخصيص الخدمات، وتطوير خوارزميات توصية تعزز ارتباط المستخدم بالخدمة، إضافة إلى تعقيد إجراءات الإلغاء في بعض الحالات.

### تسعير متغير

كما أصبحت زيادة الأسعار أداة رئيسية لتعظيم الإيرادات، خاصة في القطاعات الرقمية مثل خدمات البث، التي شهدت ارتفاعات ملحوظة في الأسعار، إلى جانب إدخال خطط مدعومة بالإعلانات وتشديد القيود على مشاركة الحسابات. في المحصلة، لا يمكن اعتبار اقتصاد الاشتراكات مشكلة بحد ذاته، إذ وفر مرونة وسهولة غير مسبوق في الوصول إلى الخدمات. لكن التحدي الحقيقي يكمن في وعي المستهلك وقدرته على إدارة هذا النمط من الإنفاق. فكل اشتراك يبدو بسيطاً بمفرده، لكنه ضمن منظومة متكاملة قد يتحول إلى عبء مالي غير ملحوظ. السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: هل نحن نستخدم هذه الخدمات فعلاً، أم أننا ندفع مقابلها فقط؟



يشهد العالم تحولاً جذرياً من اقتصاد «التملك» إلى اقتصاد «الاشتراكات»، حيث لم يعد المستهلك يشتري المنتج ويمتلكه، بل يدفع مقابل حق استخدامه لفترة زمنية محددة. هذا التحول، الذي بدأ كنموذج مريح ومرن، تطور تدريجياً ليصبح أحد أبرز ملامح الاقتصاد الرقمي الحديث، لكنه في الوقت ذاته يثير تساؤلات متزايدة حول تأثيره المالي طويل الأجل على الأفراد.

### تحول السوق

في بداياته، كان نموذج الاشتراك يبدو خياراً اقتصادياً جذاباً؛ فبدلاً من دفع مبالغ كبيرة دفعة واحدة، أصبح بإمكان المستخدم الوصول إلى خدمات متنوعة مقابل رسوم شهرية بسيطة. غير أن هذا التبسيط في الدفع أدى مع مرور الوقت إلى تآكل مفهوم الملكية، حيث يدفع المستهلك مبالغ تراكمية قد تفوق بكثير قيمة المنتج الأصلية. مثال ذلك خدمات البرمجيات التي تحولت من شراء دائم إلى اشتراك سنوي مستمر، ما يجعل المستخدم مرتبطاً بالدفع للحفاظ على الوصول إلى ملفاته وأعماله.

### نمو متسارع

يعكس نمو اقتصاد الاشتراكات حجمه وتأثيره المتزايد عالمياً، إذ بلغت قيمته نحو 492 مليار دولار في 2024، مع تجاوز 555 مليار دولار لاحقاً، وتوقعت بتخطي 1.5 تريليون دولار بحلول 2033. كما تشير تقديرات أخرى إلى وصول السوق إلى نحو 722 مليار دولار في 2025، مدفوعاً بالتوسع في الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية. هذا النمو يمنح الشركات ميزة استراتيجية تتمثل في الإيرادات المتكررة

بنسبة قد تصل إلى 50%.

### تحيز سلوكي

تسهم عدة عوامل نفسية في استمرار هذا النمط، أبرزها «الاستمرار التلقائي»، حيث يميل المستخدم إلى إبقاء الاشتراك قائماً دون مراجعة فعلية لقيمتها. كما تلعب «التجارب المجانية» دوراً في جذب المستخدمين، لكنها تتحول تلقائياً إلى اشتراكات مدفوعة في حال عدم الإلغاء. إضافة إلى ذلك، يؤدي تشتت الفواتير عبر منصات متعددة إلى ضعف إدراك المستخدم لإجمالي ما ينفقه، ما يعزز ظاهرة «تضخم الاشتراكات».

يتم تفعيلها عبر اشتراكات دورية، ما يمنح الشركات تدفقات مالية طويلة الأجل حتى بعد إتمام البيع.

### إنفاق غير مرئي

يعتمد نجاح هذا النموذج بشكل كبير على السلوك البشري، إذ يتم تقسيم التكلفة إلى دفعات صغيرة تقلل من الإحساس بثقل الإنفاق. فبدلاً من دفع مبلغ كبير سنوياً، يتم تحويله إلى مبلغ شهري بسيط يبدو غير مؤثر. لكن التحدي الحقيقي يكمن في تراكم هذه الاشتراكات؛ إذ يدير المستهلك في المتوسط بين 5 إلى 7 اشتراكات نشطة، وغالباً ما يقلل من تقدير إجمالي إنفاقه

القابلة للتنبؤ، بدل الاعتماد على عمليات بيع متقطعة.

### قوة الشركات

لم يعد نموذج الاشتراك مقتصرراً على الشركات الناشئة، بل أصبح ركيزة أساسية لدى أكبر الشركات العالمية. فقد تحولت شركات التكنولوجيا الكبرى إلى أنظمة قائمة على الاشتراكات، ما عزز قيمتها السوقية بشكل غير مسبوق. كما امتد هذا النموذج إلى قطاعات تقليدية مثل صناعة السيارات، حيث لم يعد المنتج النهائي هو السيارة فقط، بل مجموعة خدمات مستمرة

### إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

### لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

### مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

### رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com